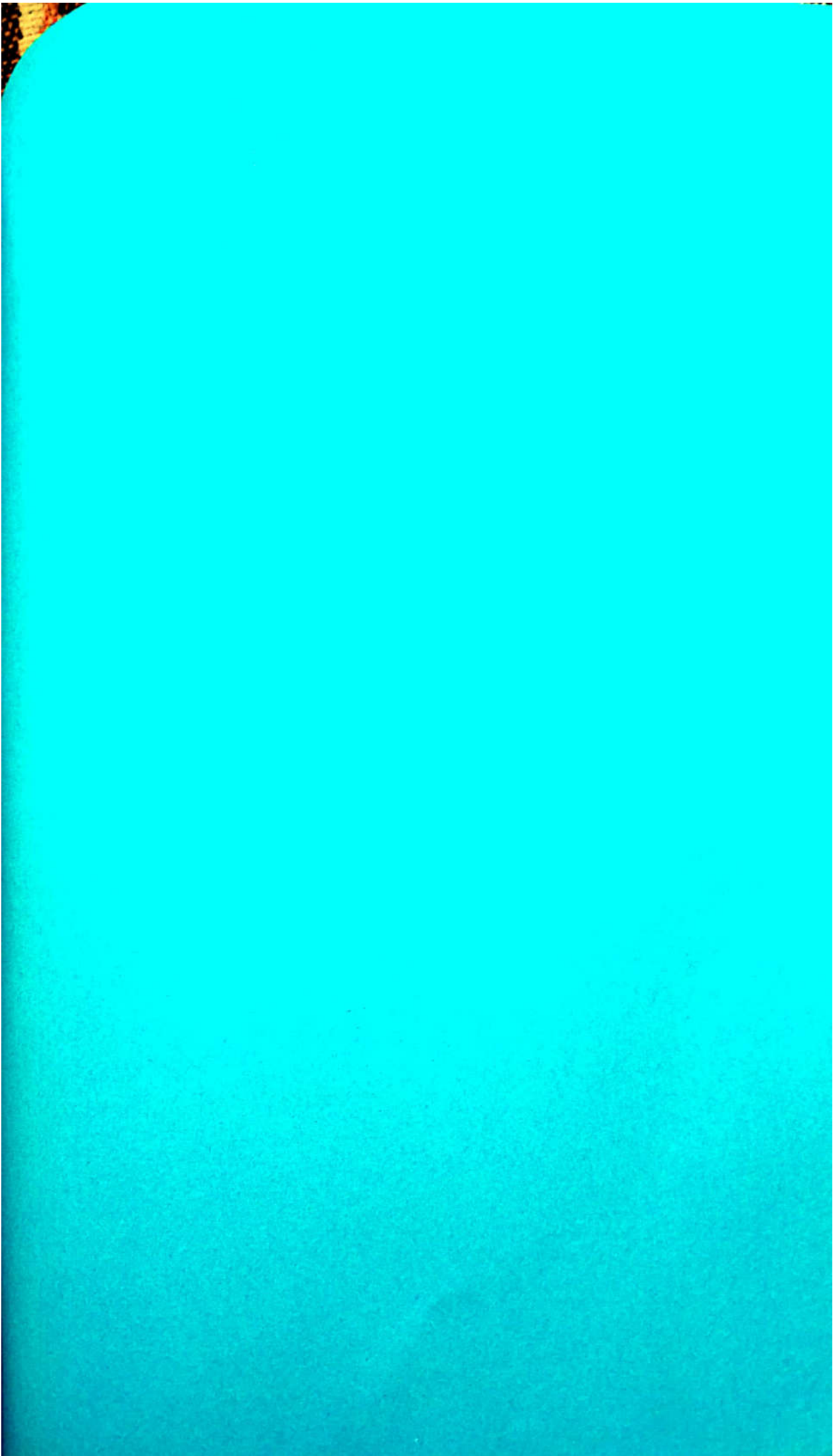


تخطئة الزجاج للنحويين في كتابه معاني القرآن واعرابه

دكتورة

البندري بنت عبد العزيز العجلان



تخطئة الزجاج للنحويين

هي كتابه معاني القرآن وإعرابه .

إعداد

د. البندري بنت عبد العزيز العجلان

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية (تخصص
النحو والصرف) بكلية التربية للبنات بالرياض
وكلية عمادة شؤون الطالبات بالوكالة المساعدة
للشؤون التعليمية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم، أما بعد؛

فهذا بحث بعنوان تخطئة الزجاج للنحويين في كتابه معاني
القرآن وإعرابه، دفعني لاختياره ما لحظته أثناء قراءتي للكتاب من كثرة
مخالفته للنحويين والقراء والمفسرين بأساليب مختلفة ؛ كأخطأ وغلط
وليس بشيء ولا يجوز، ولكنني قصرت الدراسة على ما خالف فيه
النحويين مستخدماً لفظ خطأ أو أحد مشتقاته كمخطيء ونحوها ، وقد
عني البحث بدراسة المسائل النحوية والصرفية التي خطأ فيها الزجاج
النحويين، ونسبة الآراء المخطئة لأصحابها - قدر الإمكان - ومناقشة
الزجاج في رأيه والترجيح في ضوء الأدلة المتوفرة . ثم عقب بدراسة
للمخطأ ؛ أنواعه وأسبابه . ثم دراسة للتخطئة أسلوبها وأسبابها . ثم تقويم
للزجاج في تخطئته للنحويين يتضح فيه مدى إنصافه وأثر مذهبه
النحوي فيما أصدره من أحكام .

المبحث الأول

المسائل النحوية

أولاً تخطئه الكوفيين:

أ - ما خطأ فيه الكوفيين عامة:

مجيء (الذي) موصولة مستغنية بالصفة عن الصلة خطأ قال الزجاج: (أما الفتح فعلى أن (أحسن) ^(١) فعل ماضٍ مبني على الفتح، وأجاز الكوفيون أن يكون في موضع جر، وأن يكون صفة (الذي)، وهذا عند البصريين خطأ فاحش، زعم البصريون أنهم لا يعرفون (الذي) إلا موصولة، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها. وقد أجمع الكوفيون معهم على أن الوجه صلتها، فيحتاجون أن يثبتوا أنها وقعت موصولة ولا صلة لها) ^(٢). وتخطئة الزجاج هنا للكوفيين عامة، وقد نسب النحاس هذا القول للكسائي والفراء ^(٣) ونسبه أبو حيان للكوفيين والبغداديين ^(٤) وقد نص الفراء عليه في معانيه حيث قال: وتتصب (أحسن) هاهنا تنوي بها الخفض، لأن العرب تقول: مررت بالذي خير منك ^(٥) وشر منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم، لأن خيراً منك كالمعرفة إذ لم تدخل فيه الألف واللام وكذلك يقولون: مررت بالذي أخيك وبالذي مثلك، إذا جعلوا صلة الذي معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي. أنشدني الكسائي:

إنّ الزبيري الذي مثل الجلم مشى بأسلاكك في أهل العلم ^(٦) ^(٧)

ونلاحظ أنّ الزجاج متردد في التخطئة؛ يدل على ذلك أمران:

الأول: نسبة التخطئة للبصريين عامة، والثاني استخدامه لفظ (زعم). ومما يدل على موافقته لأصحابه البصريين في تخطئة الكوفيين أنه طلب من الكوفيين إثبات مجيء (الذي) موصولة ولا صلة لها، والزجاج هنا متابع لأصحابه البصريين الذين يذهبون إلى أن (الذي) موصولة ولا بد من أن تليها جملة الصلة وقد تحذف هذه الجملة لدلالة المعنى عليها ^(٨).

وقول الكوفيين المخطأ بعضده السماع؛ فقد نقل الفراء جملة من أقوال العرب (مررت بالذي خير منك وشرُّ منك والذي أخيك وبالذي مثلك)، كما أنشد شاهداً شعرياً عن الكسائي، واشترط لجواز ذلك أن يكون التابع مما لا يجوز دخول الألف واللام عليه، فلا يجوز مررت بالذي قائم لأن قائما يجوز دخول الألف واللام عليه، و(الذي) بتعرف بالصلة وليس بتخصص بلام المعرفة، ولو اختص بلام المعرفة للزم أن يكون في الاسم تعريفاً^(١٩) وقد أول المخطئون لقول الكوفيين الشاهد الشعري الذي تجاهله الزجاج فقروا (مثل الجلم) حالا لفعل ماضٍ مسبوق بقد محذوف (قد عاد) . وهذا تكلف لأن المعنى تام من غير تقدير. وقد رجح قول الكوفيين الفارسي^(٢٠) وابن مالك^(٢١).

ب - ما خطأ فيه الكسائي:

الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه المجرور بالظرف أو الجار المجرور خطأ، قال الزجاج (أما من قرأ "ومن وراء إسحاق يعقوب"^(٢٢) فيعقوب في موضع نصب محمول على موضع فبشرناها بإسحاق، محمول على المعنى؛ المعنى وهبنا لها إسحاق وهبنا لها يعقوب... ومن زعم أن (يعقوب) في موضع جر فخطأ زعمه؛ وذلك لأن الجار لا يفصل بينه وبين المجرور ولا بينه وبين الواو العاطفة؛ لا يجوز مررت بزيد وفي الدار والبيت عمرو ولا في البيت عمرو حتى تقول وعمرو في البيت)^(٢٣). والقول بأن (يعقوب) في موضع جر نسبه الفراء لحمزة^(٢٤)، ونسبه النحاس^(٢٥) للكسائي والأخفش وأبي حاتم ونسبه مكي^(٢٦) للكسائي، ونسبه الطبري لبعض نحوي البصرة^(٢٧)؛ ولعله يقصد الأخفش فقد جاء في معانيه (وفتح على بيعقوب من وراء إسحاق ولكن لا ينصرف)^(٢٨). ولكن الفارسي نقل عن الأخفش تضعيف هذا الرأي؛ قال أبو علي: (قال أبو الحسن: وهو أقوى في المعنى، وأنها قد بشرت به، قال: وفي أعمالها ضعف لأنك فصلت بين الجار والمجرور بالظرف)^(٢٩) ونقل عنه أيضاً (لو قلت: مررت بزيد اليوم وأمس عمرو لم يحسن)^(٣٠).

ونسب أبو حيان^(٣١) هذا الرأي للفراء وليس له؛ لأن ما في معانيه يخالف ذلك. ووافق الزجاج الجمهور^(٣٢) الذي ذهب إلي أن حرف الجر ضعيف فلا يفصل بينه وبين مجروره، وكذا المعطوف على مجرور، وقد فصل بينها بالظرف أو الجار والمجرور

بضعف فيه عمل الجار لأن الواو العاطفة التي قامت مقام حرف الجر أقوى أحوالها أن تكون في قوة العامل قبلها وأن تلي من العمل ما كان الأول يليه.

وعند هؤلاء تكون (يعقوب) منصوبة لا مجرورة، واختلف في عامل النصب

فذهب الزجاج إلى أنه منصوب بفعل مضمر تقديره وهبنا. ويؤخذ عليه تكلف تقدير محذوف، وأن تقدير وهبنا يختلف عن بشرنا، ودلالة المعنى على البشارة بإسحاق وبولاد

إسحاق يعقوب. وقد وافقه الفارسي (٢٣).

وذهب الزمخشري (٢٤): إلي أن التقدير وهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق

يعقوب على طريقة قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها (٢٥)

أي أنه عطف على التوهم فنصب كما عطف الشاعر على توهم وجود الباء في

خبر ليس فجرّ. ويؤخذ عليه أن العطف على التوهم لا يقاس عليه.

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الجمهور بنصب يعقوب أولى من رأي الكسائي

ومن وافقه؛ وذلك لأن يعقوب تحتمل أن تكون منصوبة، إضافة إلى أن القول بجر

يعقوب فيه إعمال عامل ضعيف مفصول عن عامله، وليس لهذا الرأي - فيما أعلم -

شواهد مسموعة تقويه وتدل دلالة لا احتمال فيها على وجوب الجر.

ج - ما خطأ فيه الفراء:

١ - مجيء الاسم المنصوب بعد (مال) و(ما بال) ونحوهما معرفة خطأ:

قال الزجاج: (وقال النحويون في نصب فئتين (٢٦): إنها منصوبة على الحال،

وقال سيبويه: إذا قلت: مالك قائماً. فإنما معناه لم قمت؟ ونصب على تأويل أي شيء

يستقر لك في هذه الحال؟ وقال غيره: إن قائماً ههنا منصوب على جهة مال، ويجوز

مالك قائماً، ومالك القائم يا هذا. ومالك القائم خطأ. لأن القائم معرفة لا يجوز أن يقع

حالاً، و(ما) حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل كان، ولو جاز مالك القائم يا هذا

جاز أن تقول: ما عندك القائم؟ وما بك القائم؟ وبالإجماع أن ما عندك القائم خطأ، فمالك

القائم؟ مثله لا فرق في ذلك (٢٧).

والرأي المخطأ هنا للفراء نصّ عليه في معانيه حيث قال: (تنصب فئتين بالفعل تقول: مالك قائماً كما قال الله تبارك وتعالى: {فمال الذين كفروا قبلك مهطعين} (٢٨) فلا يقال أكان المنصوب معرفة أو نكرة، يجوز في الكلام أن تقول: مالك الناظر في أمرنا؟ لأنه كالفعل الذي يُنصب بكان وأظن وما أشبهها، وكل موضع صلحت فيه فعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة كما تنصب كان وأظن لأنهن نواقص في المعنى وإن ظننت أنهن تامات. ومثل (مال) ما بالك؟ وما شأنك؟ والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير. ولا نقل ما أمرك القائم؟ ولا ما خطبك القائم؟ قياساً عليهن ألا ترى أنهم قالوا: أيش عندك. ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام) (٢٩).

فالزجاج هنا يخطيء الفراء في إجازته مالك القائم؟ بناء على الرأي البصري (٣٠) الذي يعرب قائماً حال متجاهلاً أن للكوفيين رأياً آخر في إعراب الاسم المنصوب بعد مال؟ وما شأنك؟ وما منعك؟ ملخصه أن عمل (مال) وأخواتها في الاسم المنصوب بعدها يشبه عمل كان وظن في الاسم المنصوب بعدها وذلك لما فيها من معنى الفعل، والمنصوب إما أن يكون اسماً مفرداً مشتقاً أو غير مشتق أو جملة فعلية.

فالمفرد غير المشتق كقوله (فما لكم في المنافقين فئتين) (٣١) والمفرد المشتق كقوله (فما للذين كفروا قبلك مهطعين) (٣٢) والجملة الفعلية نحو مالكم لا تؤمنون، وإذا كان المنصوب اسماً مشتقاً بمعنى فعل ويفعل (اسم فاعل) فإنه يجوز أن يأتي معرفة تشبيهاً له بخبر كان وظن فيقال مالك القائم، ثم إن هذا الأسلوب عند الفراء مقصور على السماع لا يقاس عليه.

ويظهر لي أن رأي الفراء في أن الاسم المنصوب بعد (مال) وأخواتها يشبه خبر كان من جهة المعنى أوجه من رأي البصريين القائل بأنه حال (٣٣) وذلك لأن المطلوب في قول القائل مالك قائماً؟ القيام وليس مثل جاء زيد ركباً فإن الجملة تحتاج إلى إتمامها بـ (قائماً). كما لا يعترض على الفراء بأن مال وأخواتها لا تعمل عمل كان وظن لأن الفراء لم يقل أنها تعمل عمل كان وظن ولكن قال شبيهت بها (٣٤). ثم إن الاسم جاء منصوباً في عدد من الأساليب بعد اسم الإشارة وأحرف التثنية وأسماء

الاستفهام وغيرها فأعربه الفراء منصوباً تشبيهاً بخبر كان وأعربه البصريون حالاً مع
عدم وجود عامل ظاهر كما لا يعترض عليه بالإجماع على منع ما خطبك القاتم؟ لأن
الفراء نص على أن هذه الأساليب مقصورة على السماع ولا يقاس عليها.

٣- بناء (يوم) على الفتح عند إضافته إلى جملة مصدره بفعل مضارع خطأ:

قال الزجاج: (ومن نصب فعلى أن (يوم)^(٣٥) منصوب على الظرف؛ المعنى قال الله هذا
لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي قال الله هذا في يوم القيامة، ويجوز أن يكون
قال الله هذه الأشياء وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم ينفع الصادقين صدقهم. وزعم
بعضهم أن يوم منصوب لأنه مضاف إلى الفعل، وهو في موضع رفع بمنزلة يومئذ
مبني على الفتح في كل حال. وهذا عند البصريين خطأ؛ لا يجيزون هذا يوم أتيتك؛
يريدون هذا يوم إتيانك؛ لأن أتيتك فعل مضارع فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن
جهته، ولكنهم يجيزون ذلك يوم نفع زيدا صدقه، لأن الفعل الماضي غير مضارع، فهي
إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن)^(٣٦). والزاعم بأن (يوم) مبني لأنه
مضاف إلى الفعل غير الماضي وهو في محل رفع الفراء، نص على ذلك في معانيه
حيث قال: (ويجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: مضى
يومئذ بما فيه)^(٣٧). وقال: (العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعل ويفعل أو كلمة
مجملة لا خفض فيها نصبوا اليوم في موضع الخفض و الرفع)^(٣٨). والزجاج ينسب
التخطة لأصحابه البصريين مكتفياً بشرح رأي البصريين، ويظهر لي أنه موافق لهم
في التخطة؛ بدليل ذكر رأيه في المسألة مبيناً أن (يوم) منصوب وليس مبنياً، ثم ذكر
الرأي المخطأ مصدراً بكلمة زعم، ثم عقب ببيان أن هذا خطأ عند البصريين ثم شرح
رأيهم؛ بأن يوم لا يبنى إلا إذا أضيف إلى غير متمكن كالفعل الماضي^(٣٩). ولم يشر إلى
رأي شيخه المبرد الذي رد هذه القراءة^(٤٠) وقال في الكامل: (وأما الفتح فلاضافتك إياه
إلى غير معرب فبنيته على الفتح لأن المضاف والمضاف إليه اسم واحد فبنيته من أجل
ذلك، ولو كان الذي أضفته إليه معرباً لم يكن إلا مخفوضاً وما كان سوى ذلك فهو
لحن)^(٤١).

ويظهر لي أن قول الفراء هنا له ما يعضده من القياس والسماع؛ أما السماع؛
فقراءة نافع، ويرد تأويل الزجاج لها - الذي ذهب إلى أن يوم منصوب على الظرف؛
أي قال الله لعيسى هذا القول في يوم ينفع الصادقين - قول ابن مالك: (فلو جعلت
الفتحة فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه اليوم لاستلزام ذلك اتحاد الظرف
والمظروف، وكان ينبغي أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأولى مع أن الوقت
واحد والمعنى واحد، إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم، فلا بد من كونها ما
يقنضي اتحاد المعنى دون تعدده)^(٤٢). ومن المسموع أيضاً قول الشاعر:

إذا قلت هذا حين أسلو يهيجني نسيم الصبا من حيث مطلع الفجر^(٤٣)
وأما القياس فقد ثبت عن العرب بناء الظرف حين يضاف إلى جملة اسمية^(٤٤) والجملة
الاسمية معربة إعراباً أصلياً فثبات بناء الظرف حين إضافته إلى المضارع الذي أصله
البناء أولى. وقد وافق ابن مالك^(٤٥) وابن هشام^(٤٦) وابن عقيل^(٤٧) وغيرهم^(٤٨) الفراء.

٣- وقوع ضمير الفصل (العماد) بعد نكرة خطأ:

قال الزجاج: (وموضع (أربي) رفع^(٤٩)، المعنى أن تكون أمة هي أكثر من أمة
وزعم الفراء أن موضع (أربي) نصب و(هي) عماد، وهذا خطأ؛ (هي) لا تدخل عماداً
ولا فصلاً على النكرات، وشبهه بقوله: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾^(٥٠)
وتجدوه الهاء فيه معرفة وأمة نكرة)^(٥١).

فالزجاج يخطيء الفراء في إجازته مجيء ضمير الفصل بعد نكرة، قال الفراء:
وموضع (أربي) نصب، وإن شئت رفعت، كما تقول: ما أظن رجلاً (يكون)^(٥٢) أفضل
منك وأفضل منك؛ النصب على العماد، و الرفع على أن تجعل (هو) اسماً، ومثله قول
الله عز وجل: ﴿تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً﴾ نصب ولو كان رفعا كان
صواباً^(٥٣) وقد نسب هذا الرأي للكسائي^(٥٤) ولهشام^(٥٥). وسبب تخطئته للفراء هنا أن
الفراء لم يلتزم بالشروط التي وضعها البصريون لضمير الفصل ومنها أن يكون بعد
معرفة^(٥٦). ومما يقوي ما ذهب إليه الفراء أن ضمير الفصل هنا وقع بين اسم كان
وخبرها، وما في (أمة) من معنى العموم يجعلها شبيهة بالمعرف بالألف واللام الجنسية.
كما أن (أمة) صلحت أن تكون اسماً لكان وهي نكرة فما الذي يمنع وقوع العماد بعدها.

وعندما تبحث عن سبب مانع لمجيء العماد بعد نكرة نجد السيرافي يقول: (لم يجوز الفصل إذا كان الاسم قبله نكرة لأن الفصل يجري مجرى صفة المضمرة وهو) وأخواتها معارف فلا يجوز أن يكون فصلاً للنكرة كما لا يجوز أن تكون المعارف صفات للنكرة^(٥٧). وقال ابن يعيش: (وإنما وجب أن يكون بعد معرفة؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك)^(٥٨). وأقول إن الفصل ليس صفة؛ لأن الضمير لا يكون صفة، كما أن قولهم إن المراد بالعماد التأكيد؛ أي تأكيد المعنى وليس التأكيد بالمصطلح النحوي، فلا يترتب عليه أي حكم نحوي. ويظهر لي أن قول الفراء ومن تبعه يكون قوياً لو أيدته بشواهد لا يدخلها الاحتمال، لأن الشاهد الذي أورده يدخله الاحتمال، (فأرى) لا تظهر عليها علامة الإعراب ويحتمل الرفع والنصب.

٤ - رأي الفراء أن اللام في لمن اشتراه موطنه للقسم خطأ:

قال الزجاج: (ودخول اللام على لقد على جهة القسم والتوكيد وقال النحويون في «لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق»^(٥٩) قولين: جعل بعضهم (من) بمعنى الشرط وجعل الجواب ماله في الآخرة من خلاق، وهذا ليس بموضع شرط ولا جزاء، ولكن المعنى ولقد علموا الذي اشتراه ماله في الآخرة من خلاق، كما تقول: والله لقد عملت للذي جاءك ماله من عقل، فأما دخول اللام في الجزاء في غير هذا الموضع وفيمن جعل هذا موضع شرط وجزاء مثل قوله: «ولئن جنتهم بأية ليقولن الذين كفروا»^(٦٠) ونحو «ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك»^(٦١) فاللام الثانية هي لام القسم؛ في الحقيقة؛ لأنك إنما تحلف على فعلك لا على فعل غيرك في قولك: والله لئن جنتني لأكرمنك.

فزعم بعض النحويين أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم فأجيب بجوابه، وهذا خطأ؛ لأن الجملة بكاملها معقودة للقسم، لأن الجزاء وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ فلذلك دخلت اللام^(٦٢). فالزجاج يرى أن اللام في «لمن اشتراه» لام الابتداء المتعلقة لعلم عن العمل و(من) اسم موصول مبتدأ، و«ماله في الآخرة من خلاق» في موضع الخبر، واللام في لقد للقسم وجملة «ولقد علموا» مقسم

عليها، والتقدير والله لقد علموا، والجمله الثانية غير مقسم عليها وهو في رأيه هذا متابع لسيبويه^(٦٣) وهو قول جمهور النحاة^(٦٤). ومنع أن تكون (من) شرطية من غير أن يوضح سبب المنع. أما الفراء فجعل (من) اسم شرط واللام الداخلة عليها لام اليمين؛ أي اللام الموطئة، للقسم فهذه اللام دخلت على اسم الشرط لتؤذن أن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، و(من) في محل رفع بالابتداء، و«اشترأ» خبر لاسم الشرط، و«ماله من خلاق» جواب القسم، ويكون جواب الشرط محذوفاً؛ لأنه إذا اجتمع شرط وقسم ولم يتقدمهما ذو خبر أجيب سابقهما غالباً، وقد يجاب الشرط مطلقاً، نحو قول الشاعر:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس بادياً^(٦٥)
ولا يحذف جواب الشرط إلا وفعله ماضٍ، وقد يكون مضارعاً، كقوله:
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم رببي أن بيتي واسع^(٦٦)
وتكون الجملتان من قوله «ولقد علموا» و«لمن اشترأ» مقسماً عليهما.

قال الفراء: (وإنما صيروا جواب الجزاء كجواب اليمين؛ لأن اللام التي دخلت في قوله «ولقد علموا لمن اشترأ» وفي قوله: «لما أتيتكم من كتاب وحكمة»^(٦٧) وفي قوله: «لئن أخرجوا»^(٦٨) إنما هي لام اليمين، كان موضعها آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين فلقبت بما يلقي به اليمين)^(٦٩). وتابع الفراء الطبري^(٧٠) والحوفي^(٧١) والعكبري^(٧٢) والكواشي^(٧٣) وزاده^(٧٤).
ونلاحظ في المسألة السابقة ما يلي:

١- أن الزجاج لم يعتمد على شيء يوضح سبب منعه مجيء (من) شرطية إلا اتباعه المذهب البصري، ومن ثم فالحكم بالخطأ من غير إبداء سبب تجن واضح. وقد وضح من جاء بعده من النحاة أسباباً لمنع كون (من) شرطية و اللام موطئة للقسم منها أن الفعل بعد (من) وهو (اشترأ) ماضٍ لفظاً ومعنى؛ فإن الاشتراء قد وقع وانفصل فجعله شرطاً لا يصح؛ لأن فعل الشرط وإن كان ماضياً لفظاً فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى^(٧٥).

٢- أن (علموا) تقتضي مفعولها، فإذا أوقع القسم بعدها حتى يصير كأنه ولقد علموا والله لئن اشتراه أحد ماله في الآخرة من خلاق، وأصل والله؛ أحلف بالله؛ فقد صار التقدير - والله أعلم - لقد علموا أحلف بالله لئن اشتراه أحد ليكونن كذا وكذا، وإذا تأدى الأمر إلى هذا قبح أن يلي (علمت) فعل القسم؛ لأن علمت وأخواتها إنما تدخل على المبتدأ أو خبره لا على الفعل وفاعله^(٧٦).

٣- قد يعترض عليه أيضاً بأن (علموا) نفسها قسم، وقد استعملتها العرب بمعنى القسم^(٧٧). فيصبح كأنه والله لقد علموا، وفي هذا دخول قسم على قسم، وهذا ممنوع عند سيبويه، لأنه يبقى الأول منها غير مجاب^(٧٨). ويرد عليه بأن (علموا) وإن كانت في معنى القسم فليست بقسم صريح، فهي بمنزلة أشهد لقد كان كذا؛ وما جرى مجرى هذا فليس بقسم..

فلا جل هذا جاز أن تكون (من) في قوله سبحانه «من اشتراه» شرطاً واللام في أولها مؤكدة للشرط^(٧٩).

٥- الكاف في (أرأيتك) بمعنى أخبرني ضمير نصب يدل على الفاعل خطأ:

قال الزجاج: وقال النحويون في هذه الكاف التي في قوله: أرأيتكم^(٨٠) غير قول؛ قال الفراء: لفظها نضط نصب وتأويلها تأويل رفع، قال: ومثلها الكاف في قوله دونك زيدا. قال: الكاف في موضع خفض وتأويلها تأويل الرفع؛ لأن المعنى خذ زيدا. وهذا لم يقله من تقدم من النحويين، وهو خطأ؛ لأن قولك: أرأيتك زيدا ما شأنه؟ تصير رأيت قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد فيصير لرأيت اسمان، فيصير المعنى رأيت نفسك زيدا ما حاله؟ وهذا محال. والذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم أن الكاف لا موضع لها، وإنما المعنى رأيت زيدا ما حاله؟ وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب، وهي المعتمد عليها في الخطاب^(٨١).

ونسب الرأي المخطأ للفراء، وذكر أن هذا الرأي لم يقله أحد ممن تقدم من النحويين، فهو بهذا يخرج الفراء من النحويين المتقدمين، وكذا يخرج الفراء من النحويين الموثوق بعلمهم. وسبب ذلك أن رأيت لا تتعدى ثلاثة مفاعيل إضافة إلى موافقته البصريين المتقدمين^(٨٢). وقال الفراء: (إنما تركت العرب التاء واحدة لأنهم لم

يريدوا أن يكون الفعل منها واقعاً على نفسها، فاكتفوا بذكرها في الكاف، ووجهوا الناء إلى المذكر والتوحيد، إذ لم يكن الفعل واقعاً، وموضع الكاف نصب وتأويله رفع^(٨٣). ومما يؤيد رأي الفراء في أن الكاف المتصلة بالأفعال ضمير ولا تُشَبَّه بالكاف المتصلة بـ(ذلك) ونحوها أن الكاف في (ذلك) متصلة باسم مبني، كما أن الناء هنا تختلف عن الناء التي تعرب فاعلاً في لزومها حالة واحدة من التذكير والإفراد. ويبدو لي أن رأي البصريين في هذه المسألة أولى للأسباب التالية:

أ- الناء لا يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية.
ب- الناء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل^(٨٤).

ج- مما يدل على أن الكاف حرف خطاب وليس ضميراً أن هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو أرأيت زيداً ما فعل، فلو جعلت الكاف مفعولاً لصار ثالثاً، وهذا الفعل لا يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ولو جاز ذلك هنا لجاز تعديه إلى مفعول ثالث في غير هذا الموضع، وامتناعه من التعدي في غير هذا الموضع دليل على عدم جوازه هنا^(٨٥).

د- لو كان موضع الكاف نصباً لوجب أن يكون الاسم الواقع بعدها إياها في المعنى، وفي كون الاسم الواقع بعدها غيرها، دلالة على أنها ليست المفعول الأول، فإذا لم تكن المفعول الأول لم يكن لها موضع من الإعراب^(٨٦).

هـ- لو كانت الكاف منصوبة على أنها مفعول به لظهرت علامة التثنية والجمع والتأنيث في الناء^(٨٧).

٦- بناء (غير) على الفتح إذا جاءت بمعنى إلا الاستثنائية:

قال الزجاج: {ما لكم من إله غيره}^(٨٨) أجاز بعضهم النصب في غير وهو جائز في غير القرآن؛ على النصب على الاستثناء، وعلى الحال من النكرة ولا يجوز في القرآن؛ لأنه لم يقرأ به. وأجاز الفراء ما جاءني غيرك- بنصب غير- وهذا خطأ؛ إنما أنشد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير) فاستشهد هو بذلك، واستهواه اللفظ في قولهما إن الموضع موضع رفع، وإنما أضيفت غير في البيت إلى شيء غير متمكن فبنيت على الفتح، كما بنى (يوم) إذا أضيف إلى إذ على الفتح، والبيت قول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أو قال (٨٩)
وأكثرهم ينشده غير أن نطقت، فلما أضاف (غير) إلى أن فتح (غير) ولو قلت:
ما جاءني غيرك لم يجز، ولو جاز هذا لجاز ما جاءني زيدا^(٩٠). فالزجاج خطأ الفراء
في إجازته بناء (غير) على الفتح لوقوعها موقع إلا الاستثنائية، واتهمه بأنه استهواه
لفظ الخليل وسيبويه عندما قالوا إن (غير) في موضع رفع. ولكن الفراء يقول: (وبعض
بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى (إلا) نصبوها ثم الكلام قبلها أو لم يتم،
فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحد غيرك.

قال وأنشدني المفضل:

لا عيب فيها غير شهلة عينها كذا عتاق الطير شهلا عيونها^(٩١)

فهذا نصب والكلام تام قبله^(٩٢). ورأى الفراء يؤيده السماع؛ فقد سمع من بني
أسد وقضاعة ما جاءني غيرك، والفراء ثقة فيا يرويه عن العرب. ولا يلزم الفراء أن
يجيز ما جاءني زيدا؛ لأن ما جاءني غيرك أسلوب استثناء. وقد توفر في شواهد
الفراء الشعرية وما أورده من كلام العرب أمران: أولهما أن (غير) بمعنى (إلا) و
ثانيهما أن غير مضافة إلى مبني. ولكن يؤخذ على الفراء مجيء غير مبنية وليست
بمعنى (إلا) نحو قول الشاعر:

لذ بقيس حين يأبى غيره تله بحرأ مفيضاً خيره^(٩٣)

وقد ذكر ابن مالك^(٩٤) وابن هشام^(٩٥) أن بناء (غير) على الفتح إذا كانت بمعنى
(إلا) ومضافة إلى مبني أقوى من بنائها إذا كانت مضافة لمبني وليست بمعنى (إلا).

٧- نيابة المصدر عن الفاعل مع وجود المفعول به خطأ:

قال الزجاج: (فأما ما روى عن عاصم بنون واحدة^(٩٦) فلحن لا وجه له؛ لأن ما
لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل. وقد قال بعضهم: نجي النجاء المؤمنين، وهذا خطأ
بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز ضرب زيدا؛ تريد ضرب الضرب زيدا لأنك
إذا قلت: ضرب زيدا فقد علم أن الذي ضربه الضرب فلا فائدة في إضماره
وإقامته مع الفاعل^(٩٧). فالزجاج رد قراءة نجي بالبناء للمفعول مع نصب المفعول به
(المؤمنين)؛ لأنها تؤدي إلى بقاء الفعل الذي لم يسم فاعله من غير نائب للفاعل

المحذوف، وقد أدرك الفراء هذا الإشكال وحاول أن ينادى بنفسه عن الوقوع في تخطئة القراء فقال: (وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - نجّي - بنون واحدة - ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضم مصدر في نجّي فنوى به الرفع، ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك ضرب الضرب زيدا، ثم تكتفي عن الضرب فنقول: ضرب زيدا وكذلك نجّي النجاء (المؤمنين)^(٩٨). وقول الفراء أياً كان أولى بالصواب من قول الزجاج لأنه لا يُخطئ القراءة. ثم إن الفراء قد لجأ إلى هذا القول أيضاً في تخريجه لقراءة (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون)^(٩٩) فقال: (وهو في الظاهر لحن، فإن كان أضم في (يجزى) فعلا يقع به الرفع كما تقول: أعطي ثوباً ليجزى ذلك الجزاء قوماً فهو وجه)^(١٠٠). ثم إن هذا الأسلوب موجود في الشعر العربي قال الشاعر:

فلو ولدت قفيزة جرو كلب لسبّ بذلك الجرو الكلاب^(١٠١)

قال صاحب الإفصاح (القائم مقام الفاعل مصدر سب فهو مقدر في المعنى فأسند الفعل إليه وبقي الكلام نصباً على الأصل وكان في التقدير لسب الكلاب)^(١٠٢). كما أن ما ذكره الزجاج من إجماع النحاة على تخطئة قول الفراء ينقضه نسبة جواز هذا الأمر للأخفش والكوفيين^(١٠٣) ونسبه أبو البركات الأنباري إلى جماعة من النحاة^(١٠٤).

ويظهر لي أن (نجّي) هنا ليس مبنياً للمفعول، وإنما هو (ننجي) بنونين حذف الثانية لاجتماع النونين في أول الفعل كما حذف إحدى التاعين من تفرقون ونحوه. وهذا رأي علي بن سليمان الأخفش^(١٠٥) ويؤيده إسكان الياء من (نجّي) ولو كان مبنياً للمفعول لفتح. وقد قيل: إن هذا الرأي يضعفه أن حذف إحدى التاعين يجوز إذا كانتا مفتوحتين، أما إذا اختلفت حركتهما فتثبتان نحو تظاهرون، وذلك لأنه لا يستقل الجمع بينهما حينئذ. كما أن النون الثانية أصل وحذفها بعيد جداً^(١٠٦). ويظهر لي أن هذا لا يضعف الرأي القائل بحذف النون الثانية، لأن النون قد تختص بما لم تختص به التاء، ويقويه أن له نظيراً في قوله تعالى {ونزل الملائكة} (١٠٧).

٨- تأويل الفراء لقراءة أبي جعفر المدني {ومالنا أن نتخذ من دونك من أولياء} (١٠٨).

خطأ:

قال الزجاج: (ولا وجه لهذه القراءة إلا أن الفراء أجازها على ضعف؛ وزعم أنه يجعل {من أولياء} هو الاسم ويجعل الخبر ما في {نتخذ})، كأنه يجعل على القلب ولا وجه عندنا لهذا البتة، لو جاز هذا لجاز في {ما من أحد عنه حاجزين} (١٠٩). ما أحد عنه من حاجزين.

و هذا خطأ لا وجه له، فاعرفه، فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة، والقراء كلهم يخالفون هذا منه (١١٠). والزجاج هنا يخطئ القراءة، ويخطئ من حاول تأويل القراءة تأويلاً يبعده عن الحكم عليها بالخطأ. قال الفراء: (والقراء مجتمعة على نصب النون من {نتخذ} إلا أبا جعفر المدني فإنه قرأ أن {نتخذ} - بضم النون - فلو لم تكن في الأولياء {من} كان وجهاً جيداً، وهو على شذوذه وقلة من قرأ به قد يجوز، على أن يجعل الاسم في {من أولياء} وإن كانت قد وقعت موقع الفعل، وإنما آثرت قول الجماعة لأن العرب إنما تدخل {من} في الأسماء لا في الأخبار، ألا ترى أنهم يقولون: ما أخذت من شيء، وما عندي من شيء ولا يقولون: ما رأيت عبد الله من رجل، ولو أرادوا ما رأيت من رجل عبد الله، فجعلوا {عبد الله} هو الفعل جاز ذلك، وهو مذهب أبي جعفر المدني (١١١). وهذا القول نسب للكسائي (١١٢) وأجازه ثعلب (١١٣). فالزجاج يخطئ الفراء اعتماداً على رأي أكثر النحويين الذين ذهبوا إلى منع دخول {من} في ثاني مفعولي ظن (١١٤) وأنه لا يجوز أن يقال أن المجرور بمن الزائدة هو المفعول الأول والثاني هو المتقدم، علماً أن الفراء لم يرجح هذا القول، بل لجأ إليه مع تصريحه بأنه يخالف الكثير المسموع من كلام العرب اعتماداً أيضاً على المسموع وهو القراءة. ويظهر لي أن رأي الفراء بإيجاد تخريج للقراءة أولى من قول الزجاج بردها. وذهب بعض النحاة إلى جعل {نتخذ} متعدية لمفعول واحد (١١٥) وبذلك لا تكون {من} داخله على المفعول الثاني، وذهب ابن جني ومن تابعه (١١٦) إلى أن {من أولياء} حال ورد عليه ابن هشام بأن هذا فاسد في المعنى، لأنك إذا قلت: ما كان لك أن تتخذ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية (١١٧). ورده

السمين الحلبي بأنه لا يحفظ زيادة (من) في الحال وإن كانت منفية، وإنما حُفظ زيادة الباء فيها^(١١٨).

ويظهر لي جواز زيادة (من) في المفعول الثاني مع الاقتصار على المسموع من ذلك؛ لما في ذلك من قبول القراءة، ويقويه أن بعض النحويين ذهب إلى أن ظن وأخواتها ليست داخله على المبتدأ أو الخبر بل هي مع مفعولها كأعطيت^(١١٩).

٩- حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته خطأ:

قال الزجاج: وقوله عز وجل: {وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق}^(١٢٠) فأما دخول (إنهم) بعد (إلا) فهو على تأويل ما أرسلنا رسلاً إلا هم يأكلون الطعام و إلا إنهم ليأكلون الطعام، وحذفت (رسلاً) لأن (من) في قوله تعالى: {من المرسلين} دليل على ما حذف منه.

وزعم بعض النحويين أن (من) بعد إلا محذوفة؛ كان المعنى عنده إلا مَنْ ليأكلون الطعام، وهذا خطأ بين؛ لأن (من) صلتها {إنهم ليأكلون} فلا يجوز حذف الموصول وتبقيّة الصلة^(١٢١). وحذف الموصول وبقاء الصلة أجازة الفراء، ونسب للكسائي^(١٢٢)، ونسب للأخفش أيضاً^(١٢٣).

قال الفراء: {ليأكلون} صلة لاسم متروك اكتفي بـ {من المرسلين} عنه كقولك في الكلام ما بعثت إليك من الناس إلا مَنْ إنه ليطيعك، ألا ترى أن (إنه ليطيعك) صلة لمن، وجاز ضميرها، كما قال {وما منا إله إلا له مقام معلوم}^(١٢٤) معناه - والله أعلم - إلا مَنْ له مقام، وكذلك قوله {وإن منكم إلا واردها}^(١٢٥) ما منكم إلا من يردّها^(١٢٦). وتخطئة الزجاج هنا للفراء مبنية على متابعة شيوخه البصريين في منع حذف الموصول وبقاء الصلة، وخالفهم في التأويل فقد أولوا الآية على تقدير إلا وهذا شأنهم^(١٢٧). أما الزجاج فيسرى في الكلام موصوفاً محذوفاً، والتقدير {وما أرسلنا قبلك رسلاً إلا إنهم ليأكلون} ثم حذف رسلاً؛ لأن في قوله {من المرسلين} ما يدل عليه، فالجملة في محل نصب مفعول به محذوف. وتابعه الزمخشري^(١٢٨). وما ذهب إليه الفراء هنا يؤيده السماع والقياس؛ أما السماع فقراءة {وعبدوا الطاغوت}^(١٢٩)، وقراءة {ومن عبدوا الطاغوت}^(١٣٠)، فالثانية تسدل على أن الأولى حذف منها الاسم الموصول. ومنه قوله تعالى: {قولوا آمنا بالذي

أنزل إلينا وأنزل إليكم} (١٣١) أي بالذي أنزل إليكم، ليكون مثل قوله تعالى: {آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل} (١٣٢).

وقول الشاعر:
ومن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء (١٣٣)

ويظهر لي أن حذف الموصول يجوز في ثلاثة مواضع:

١- إذا كان معطوفاً على موصول آخر.

٢- إذا كان مفعولاً به نحو {وإذا رأيت ثم رأيت} (١٣٤).

٣- فيما ظاهره أنه يمكن أن يحمل على نصب حال نحو قوله تعالى: {كمثل الحمار يحمل أسفارا} (١٣٥) فقد قدره الكوفيون وتابعهم أبو البركات الأنباري على حذف الموصول؛ والتقدير كمثل الحمار الذي يحمل أسفارا (١٣٦).

٤- فيما ظاهره أنه على حذف موصوف نحو قوله تعالى {وما منا إلا وله مقام معلوم} (١٣٧).

أما القياس فعلى (أن) فإن حذفها مكنتي بصلتها جائز (١٣٨) مع أن دلالة صلة (أن) عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه؛ لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، وفي ذلك زيادة على ما يحصل بالصلة، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها فكان الموصول الاسمي أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي ثم إن الموصول الاسمي وصلته كالمضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبهه (١٣٩). كما أن حروف الكلمة الواحدة قد يحذف نحو شبة وعدة ونحوها وليس الموصول بألزم منها (١٤٠).

١٠ - جرّ (قبل) و(بعد) من غير تنوين على نية وجود المضاف إليه لفظاً خطأ:

قال الزجاج: (وقوله عز وجل {لله الأمر من قبل ومن بعد} (١٤١) القراءة الضم، وعليه أهل العربية، والقراء كلهم مجمعون عليه. فأما النحويون فيجيزون من قبل ومن بعد بالتنوين، وبعضهم يجيز من قبل ومن بعد بغير تنوين، وهذا خطأ؛ لأن قبل وبعد ههنا أصلهما الخفض، ولكن بنيتا على الضم لأنهما غايتان، ومعنى غاية أن الكلمة

حذفت منها الإضافة وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف.. أما الكسر بلا تنوين
فذكر الفراء أنه تركه على ما كان عليه في الإضافة ولم ينون، وأحتج بقول الأول:
بين ذراعي وجبهة الأسد.

وبقوله:

الإغـلالة أو بداهة قـارح نهد الجـرارة
وليس هذا كذلك، لأن معنى بين ذراعي وجبهة الأسد بين ذراعيه وجبهته فقد
ذكر أحد المضافين إليها. وذلك لو كان لله الأمر من قبل ومن بعد كذا لجاز، وكان
المعنى من قبل كذا ومن بعد كذا، وليس هذا القول مما يعرج عليه، ولا قاله أحد من
النحويين^(١٤٢). والمخطأ هو الفراء كما صرح بذلك الزجاج، قال الفراء: (ترفع إذا
جعلته غاية ولم تذكر بعده الذي أضفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت لله
الأمر من قبل ومن بعد، كأنك أظهرت المخفوض الذي أسندت إليه قبل وبعد. وسمع
الكسائي بعض بني أسد يقرؤها {الله الأمر من قبل ومن بعد} يخفض قبل ورفع بعد على
ما نوى، وأنشدني هو - يعني الكسائي -:

أكابده حتى أعرس بعدما يكون سحيرا أو بعيداً فأهجعا
أراد بعيد السحر فأضمره^(١٤٣) وقول الفراء المخطأ يعضده السماع والقياس:
١- أما السماع فمنه؛ قراءة {الله الأمر من قبل} ^(١٤٤)، وقراءة ابن محيصن {قلا خوف
عليهم} ^(١٤٥) والتقدير فلا خوف شيء عليهم. من كلام العرب (سلام عليكم) يريد
سلام الله عليكم^(١٤٦)، وقول الشاعر:

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف^(١٤٧)
٢- وأما القياس، فحذف المضاف إليه سائغ موجود غير مستكر، ومن ذلك الشاهدان
الذان أوردهما الفراء واعترض عليهما الزجاج، وقد جاء بهما زيادة في التوضيح على
جواز قبل وبعد. إضافة إلى الأدلة المسموعة عن العرب. ومن تابع الفراء في هذه
المسألة ابن مالك^(١٤٨) وابن هشام^(١٤٩) والدمامي^(١٥٠) والسيوطي^(١٥١).

١١ - عطف يتعلمون منهما على يعلمون (١٥٢) الناس السحر خطأ:

قال الزجاج (قال بعضهم: إن قوله: (يتعلمون) عطف على قوله: (يعلمون) وهذا خطأ؛ لأن قوله (منهما) دليل ههنا على أن التعلم من الملكين خاصة) (١٥٣). فالزجاج يخطئ الفراء في إجازته عطف يتعلمون منهما على يعلمون، لأن الضمير في منهما يمنع العطف على (يعلمون) الناس السحر ولو كان كما قال الفراء لكان فيتعلمون منهم. قال الفراء: (أما السحر فمن عمل الشياطين، فيتعلمون من الملكين كلاماً إذا قيل أخذ به الرجل عن امرأته، ثم قال ومن قول الملكين إذا تعلم منهما ذلك: لا تكفر إنما نحن فتنة فلا تكفر. "فيتعلمون" ليس بجواب لقوله (وما يعلمان) إنما هي مردودة على قوله (يعلمون) الناس السحر فيتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم فهذا وجه) (١٥٤). واعتراض الزجاج هنا بأن الضمير (منهما) لا بد أن يكون عائداً على الملكين يرده أن الفراء صرح بأن (منهما) عائد على الملكين بقوله (فيتعلمون من الملكين كلاماً إذا قيل أخذ به الرجل عن امرأته). فالسحر كله ومنه التفريق بين الرجل وامرأته من عمل الشياطين، والشياطين تعلموا التفريق بين الرجل وامرأته من الملكين، و"فيتعلمون" المقصود بهم هنا الشياطين و(منهما) الملكين. ومما يدل على أن الشياطين هم الذين يفرقون بين الرجل وامرأته ما ورد في صحيح مسلم (١٥٥) في باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس، وأن مع كل إنسان قرينا. وما ذهب إليه الفراء أجازه غيره (١٥٦) وقال: (لا يمتع عطف "فيتعلمون" على "يعلمون" وإن كان التعليم من الملكين خاصة والضمير في منهما راجع إليهما فإن قوله: منهما إنما جاء بعد تقدم ذكر الملكين).

وقد اعترض على قول الفراء بأنه يلزم منه الإضمار قبل الذكر، وذلك أن الضمير في منهما عائد على الملكين، وقد فرض أن "فيتعلمون منهما" عطف على "يعلمون" فيكون التقدير يعلمون الناس السحر فيتعلمون منهما فيلزم الإضمار في منهما قبل ذكر الملكين وهذا اعتراض واهٍ لأن الملكين متقدمان لفظاً وتقدير تأخرهما لا يضر، إذ المحذور عود الضمير على غير مذكور في اللفظ. ومن النحويين من جعل الضمير في منهما عائداً على السحر والمنزل على الملكين (١٥٧). ومنهم من جعله عائداً على السحر والكفر (١٥٨).

١٢ - جزم (يغفر) في جواب الاستفهام هل أدلكم خطاً:

قال الزجاج: (وزعم بعض النحويين أن قوله: {أدلكم على تجارة تتجيكم من عذاب أليم} ^(١٥٩) جواب يغفر لكم. وهذا خطأ؛ لأنه ليست بالدلالة تجب المغفرة، وإنما تجب المغفرة بقبولهم ما يؤدي إليهم النبي ﷺ) ^(١٦٠). فالزجاج هنا كغيره من البصريين يشترط استقامة المعنى وارتباط أجزائه عند إحلال (إن) الشرطية محل أداة الاستفهام، بخلاف الكسائي الذي لا يشترط ذلك اعتماداً على القرينة ^(١٦١). وذهب الزجاج إلى أن {يغفر لكم ذنوبكم} جواب {تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون} فإنه أمر في لفظ خبر؛ المعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا يغفر لكم ^(١٦٢) والمخطأ الفراء قال: {فإذا كانت استفهاماً رفعت الفعل الذي يلي أين وكيف ثم تجزم الفعل الثاني ليكون جواباً للاستفهام بمعنى الجزاء، كما قال الله تبارك وتعالى: {هل أدلكم على تجارة تتجيكم من عذاب أليم} ثم أجاب الاستفهام بالجزم فقال تبارك وتعالى: {يغفر لكم ذنوبكم} ^(١٦٣) وتابع المبرد ^(١٦٤) قول الفراء وذهب السيرافي وابن يعيش ^(١٦٥) إلى ترجيح قول الفراء، "فيغفر" جواب للاستفهام وجملة (يؤمنون) إنما هي تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها فجملة (يؤمنون) كلام تام بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد حيث كان تفسيراً للتجارة، فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـ هل، والاعتماد في الجواب على هل، وهل في معنى الأمر لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون أولاً يدلون عليها؟ وإنما المراد الأمر والدعاء والحث على ما ينجيهم. ولا يؤخذ على الفراء الإيجاز في العبارة، فالكتاب ليس مبسوطاً للنحو، وإنما يكتفي منه بإشارات نحوية يسيرة، إضافة إلى أنه وضح في موضع آخر أن تؤمنون تفسير للاستفهام، ولكن لا يكون يغفر جواباً له إلا إذا كان بلفظ الأمر "آمنوا" كما في قراءة عبدالله بن مسعود ^(١٦٦).

ولا يُظنُّ بالفراء وهو المفسر النحوي أنه أراد أن يغفر جواباً لظاهر {هل أدلكم على تجارة} وإنما الجزم هنا في جواب الاستفهام تنزيلاً للسبب وهو الدلالة بمنزلة المسبب وهو الامتثال.

١٣ - نصب أربعين بمحرمة خطأ:

قال الزجاج: ((وقوله فإنها محرمة عليهم أربعين سنة يتيهون في الأرض))^(١٦٧) يعني أن الأرض المقدسة محرم عليهم دخولها، أي هم ممنوعون من ذلك. قال بعض النحويين: (أربعين سنة) يجوز أن تكون منصوبة بقوله {محرمة} ويجوز أن يكون منصوباً بقوله {يتيهون}. أما نصبه بمحرمة فخطأ؛ لأن التفسير جاء بأنها محرمة عليهم أبدأ فنصب أربعين سنة بقوله يتيهون. وقيل: عذبهم الله بأن مكثوا في التيه أربعين سنة سيرة لا يقرهم قرار إلى أن مات البالغون الذين عصوا الله ونشأ الصغار وولد من لم يدخل في جملتهم في المعصية. وقيل: إن موسى وهارون كانا معهم في التيه)^(١٦٨).

والمخطأ هو الفراء فقد أجاز نصب أربعين بمحرمة اعتماداً على تفسير الربيع بن أنس^(١٦٩)، قال الفراء: (وقوله أربعين سنة منصوبة بالتحريم، ولو قطعت الكلام فنصبها بقوله {يتيهون} كان صواباً، ومثل في الكلام أن تقول: لأعطينك ثوباً ترضى؛ تنصب الثوب بالإعطاء ولو نصبته بالرضا فتقطعه من الكلام أعطيتك كان صواباً)^(١٧٠)، وقد تابع الفراء في ذكر الوجهين من غير ترجيح أبو بكر بن الأنباري^(١٧١) وأبو البركات الأنباري^(١٧٢) والعكبري^(١٧٣)، بل من المفسرين من رجح القول المخطأ كالطبري^(١٧٤) والسمين الحلبي^(١٧٥).

ولا أرى الزجاج مصيباً في تخطئة الفراء، لأن الفراء اعتمد على تفسير الربيع بن أنس ولم يأت به من عند نفسه، فكأن الزجاج خطأ التفسير لا الإعراب؛ لأن الإعراب مبني على التفسير. ويلزم الزجاج أن يأتي بدليل يوضح فيه ترجيح تفسير ابن عباس الذي اعتمد عليه^(١٧٦). و يظهر لي أن تفسير ابن عباس أقوى لأن له شاهداً في الصحيح^(١٧٧)، أما الأحاديث التي اعتمد عليها الفريق الثاني فأحاديث عوج بن علق وهي أحاديث باطله كما ذكر ابن القيم^(١٧٨).

١٤ - حكاية الفراء فتح لام الأمر عن العرب خطأ:

قال الزجاج: (وحكى الفراء أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك ليجلس. فقالوا: ليجلس، وهذا خطأ؛ لا يجوز فتح لام الأمر لثلاث تشبه لام التوكيد... لأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الجر ولام الأمر، ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة

إذا لم يروه النحويون القدماء، الذين هم أصل الرواية، وجميع من ذكرنا من الذين رروا هذا الشاذ عندنا صادقون في الرواية إلا أن الذي سمع منهم فمخطئ^(١٧٩). والمخطأ هو الفراء كما صرح بذلك، قال الفراء: (وبنو سليم يفتحون اللام إذا استؤنفت، فيقولون ليقيم زيد، ويجعلون اللام منصوبة في كل جهة، كما نصبت لام كي، إذا قالوا جئت لأخذ حقي)^(١٨٠). والزجاج لا يذكر سبباً لرد المسموع من العرب إلا أن فتح لام الأمر يجعلها شبيهة بلام التوكيد متابعاً بذلك سيبويه^(١٨١).

ولا أرى الزجاج مصيباً في حكمه بالخطأ على رواية الفراء فقد سمعها من العرب، وهو حجة فيما ينقله عن العرب كما أن الكسائي والأخفش قد سمعاها أيضاً^(١٨٢)، وتلقى هذه الحكاية بالقبول العلماء بعده^(١٨٣). ثم إن البصريين رروا نظائر لهذا، وهو فتح لام التعليل رواه الأخفش^(١٨٤) عن يونس. فالأولى قبول كلام العرب وعدم رد لغاتهم لمخالفتها لبعض العلل النحوية.

١٥ - حكاية الفراء إثبات هاء السكت في آخر المندوب في الوصل خطأ:

قال الزجاج: (وزعم الفراء أنه يجوز يا حسرتاه على كذا وكذا - بفتح الهاء - ويا حسرتاه بالكسر والضم، والنحويين أجمعون لا يحيزون أن تثبت هذه الهاء في الوصل. وزعم أنه أنشده عن بني فقعس رجل من بني أسد.

يا رب يا رباه إياك أسأل
عفراء يا رب من قبل الأجل
وانشده أيضاً:

يا مرحباه بحمار ناجبه

و الذي أعرفه أن الكوفيين ينشدون:

يا مرحباه بحمار ناجبه

قال أبو إسحاق: (ولا أدري لم استشهد بهذا ولم يقرأ به قط، ولا ينفع في تفسير هذه الآية شيئاً، وهو خطأ)^(١٨٥). وإثبات هاء السكت ساكنة أو متحركة في آخر المندوب وصلاً خطأ عند الزجاج، وكذا ما رواه الفراء عن بني أسد. والفراء لم يأت بشيء من عند نفسه، وإنما رواها عن بعض بني أسد؛ قال الفراء: (وربما أدخلت العرب الهاء بعد

الألف التي في حسرتنا فيخفضونها مره ويرفعونها قال: أنشدني أبو فقعمس بعض بني أسد:

يا رب يا رباه إياك أسل
عفراء يا رباه من قبل الأجل
فخفض قال و أنشدني أبو فقعمس:

يا مرحباه بحمار ناهيه
إذا أتى قربه للسانيه
والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناه ويا هناه فالرفع في هذا أكثر من الخفض لأنه كثر في الكلام فكأنه حرف واحد مدعو^(١٨٦).

والزجاج في تخطئة سماع الفراء متابع لسيبويه الذي منع إثبات هاء السكت في آخر المندوب في الوصل^(١٨٧). وهذا رأي عامة النحويين^(١٨٨). ويظهر لي أن الزجاج لم يصب في تخطئة الفراء؛ لأن الفراء لم يشر إلى جواز إثبات هاء السكت وصلًا قياسًا على ما سمعه، وإنما نقل ما سمعه عن العرب، وهو الثقة فيما ينقله، والمسموع عن العرب لا يحكم عليه بالخطأ. إضافة إلى أن إثبات هاء السكت في آخر المندوب وصلًا كثير في الشعر^(١٨٩)، فليس القائل بأن إثبات الهاء في الوصل محركة مخطئ أو مرتكب للضرورة الشعرية وإنما هو متبع للغة قوم من العرب وقد قبلها بعض النحاة كابن جنبي^(١٩٠). وإثبات الهاء هنا تشبيهه للوصل بالوقف، والتحريك لمنع التقاء الساكنين، والضم تشبيهه لها بهاء الضمير.

١٦ - تعليل الفراء تثنية ما في الجسد منه واحد بلفظ الجمع خطأ:

قال الزجاج: (وقيل "أيديهما"^(١٩١)) يعني به أيمانها، وفي قراءة ابن مسعود (والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهم)، قال بعض النحويين: إنما جعلت تثنية ما في الإنسان منه واحد؛ لأن أكثر أعضائه فيه منه اثنان فحمل ما كان من الواحد على مثل ذلك، وقال: لأن للإنسان عينيْن فإذا تثبت قلت: عيونها، فجعلت قلوبكما وظهوركما في القرآن، وكذلك أيديهما، وهذا خطأ؛ إنما ينبغي أن يفصل بين ما في الشيء منه واحد وبين ما في الشيء منه اثنان^(١٩٢) والمخطأ الفراء في تعليله لتثنية ما في الجسد منه واحد بلفظ الجمع، فقد ذهب الفراء إلى أنه يقال للاتنين قلوبكما وظهوركما، ولا يقال قلوبكما وظهوركما؛ حملاً للأقل في جسد الإنسان وهو ما في

الجسد منه واحد على الأكثر وهو ما في الجسد منه اثنين كالعينين والأذنين لأن هذه تثني بلفظ الجمع لأنها تصبح عند التثنية جمعاً. قال الفراء: (إنما قال أيديهما لأن كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل: قد هشمت رؤوسهما وملأت ظهورهما وبطونهما ضرباً، ومثله (إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما)^(١٩٣)، وإنما اختير الجمع على التثنية لأن أكثر ما تكون عليه الجوارح اثنين في الإنسان اليدين والرجلين والعينين فلما جرى أكثره على هذا ذهب بالواحد منه إذا أضيف إلى اثنين مذهب التثنية)^(١٩٤). وقد قال السيرافي مقويا قول الفراء: (ويقوي ما قاله أن الدية فيما كان في البدن منه واحد دية كاملة، وما كان منه اثنان فلكل واحد منهما نصف الدية)^(١٩٥). ولم يذكر الزجاج سبباً للتخطئة إلا أن الفراء لم يفرق في التعليل بين ما في الجسد من واحد وما في الجسد منه اثنان^(١٩٦) وعند النظر في ذلك نجد أن تثنية ما في الجسد منه واحد نحو قلوبكما وما في الجسد منه اثنان نحو أرجلكما فجميعها أتت بلفظ الجمع، وهذا الذي دعا الفراء إلى القول بأن ما في الجسد منه واحد محمول في التثنية بلفظ الجمع على ما في الجسد منه اثنان.

ويبدو لي أن التعليل اجتهاد وليس أمراً ثابتاً يخضع للحكم عليه بالصحة والخطأ، وإنما هو آراء مختلفة. فسيبويه علل بأنهم فرقوا بين المثني الذي هو شيء على حده وبين ذا^(١٩٧) مع مخالفة التعليل للمسموع عن العرب فقد قالت العرب: "رجالها وغلماؤها" وهما اثنان^(١٩٨). ولم يعترض عليه الزجاج .

١٧ - تعليل منع صرف سبأ بأنه مجهول خطأ:

قال الزجاج: (وقوله (جنئك من سبأ بنبا يقين)^(١٩٩) فأما من لم يصرف فيجعله اسم مدينة، وأما من صرف فذكر قوم من النحويين أنه اسم رجل، واحد وذكر آخرون أن الاسم إذا لم يدر ما هو لم يصرف. و أحد هذين القولين خطأ، لأن الأسماء حقها الصرف، فإذا لم يعلم الاسم للمذكر هو أو للمؤنث فحقه الصرف حتى يعلم أنه لا ينصرف لأن أصل الأسماء الصرف)^(٢٠٠).

إنّ تعليل عدم صرف سبأ بأنه غير معلوم مرجعه إلى سؤال الرؤاسي لأبي عمرو بن العلاء عنه فقال: لست أدري ما هو . فابو عمرو بن العلاء فيما رواه

الرؤاسي عنه لم يذكر أن سبب منع سبأ من الصرف عدم معرفته به وإنما قال: لا أدري ما هو. وقد قال الفراء: (لم يجره أبو عمرو بن العلاء وزعم الرؤاسي أنه سأل أبا عمرو عنه فقال: لست أدري ما هو، وقد ذهب مذهباً إذ لم يدرك ما هو، لأن العرب إذا سمعت بالمجهول تركوا إجراءه كما قال الأعشى:

وتدفن منه الصالحات وان يسيء
يكن ما أساء النار في رأس ككبكا
وسمعت أبا السفاح السلولي يقول: (هذا أبو صعور قد جاء، فلم يجره؛ لأنه ليس من عادتهم التسمية به قال الفراء الصعور شبيه بالصمغ)^(٢٠١) فكان الرأي للفراء بناء على إجابة أبي عمرو بأنه لا يعرف ما هو سبأ.

ويظهر لي أن أبا عمرو بن العلاء لم يمنع (سبأ) من الصرف لأنه لا يعرف ما هو، ولكنه قرأ^(٢٠٢) بمنع سبأ من الصرف لأن القراءة متواترة عن النبي ﷺ.

أما استشهاد الفراء ببيت الأعشى وقول أبي السفاح السلولي فلما يثبت أن العرب إذا لم تعرف الشيء منعه من الصرف. فالعربي توهم في الكلمة العلمية والعجمة لأن ما لا يعرفه العربي هو خلاف لغته، أي الأعجمي، وهذا قليل لا يقاس عليه. وتخطئة الزجاج للفراء مبنية على قاعدة نحوية ملخصها أن الاسم مصروف في الأصل، ولا يمنع من الصرف إلا للعلل التي أوردها سيبويه ومن تابعه، وليس منها الجهل بالشيء^(٢٠٣).

ثانياً آراء البصريين:

أ- الأخفش:

١- القول بأن ثم تجيء بمعنى الواو (لا تفيد الترتيب والمهلة) خطأ:

قال الزجاج: (قوله عز وجل) ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم^(٢٠٤) زعم الأخفش أن (ثم) ههنا في معنى الواو، وهذا خطأ؛ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته، إنما (ثم) للشيء الذي يكون بعد المذكور قبله لا غير، وإنما المعنى في هذا الخطاب ذكر ابتداء خلق آدم أولاً، وإنما المعنى إنا بدأنا خلق آدم ثم صورناه، فابتداء خلق آدم التراب؛ الدليل على ذلك قوله عز وجل إنا مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب^(٢٠٥) / ^(٢٠٦). والزجاج تابع لسيبويه^(٢٠٧) في أن

(ثم) لا بد أن تكون للترتيب والمهلة، ولكن الأخفش البصري خالفهم في إجازة أن تكون بمعنى الواو في تفسيره للآية المتقدمة، قال (لأن ثم في معنى الواو) (٢٠٨).

وقد وضح الزجاج معنى الآية، وأن (ثم) هنا على أصلها؛ تفيد الترتيب والمهلة، معتمداً على تفسير ابن عباس (٢٠٩) ويلزم الأخفش أن يأتي بشواهد لـ (ثم) لا تفيد الترتيب والمهلة ولا يدخلها الاحتمال (٢١٠).

وقد ذهب الفراء (٢١١) إلى أن (ثم) تأتي لترتيب الذكر، وهو معنى قولهم ترتيب الأخبار ووافق ابن مالك (٢١٢) والرضي (٢١٣) وابن هشام (٢١٤) والمرادي (٢١٥).

٢- دخول الفاء على خبر المبتدأ العاري من معنى الشرط خطأ:

قال الزجاج: (قوله {ذلكم فذوقوه} (٢١٦) موضع ذلكم رفع على إضمار الأمر؛ المعنى ذلكم فذوقوه، فمن قال: إنه يرفع ذلكم بما عاد عليه من الهاء أو بالابتداء، وجعل الخبر فذوقوه فقد أخطأ؛ من قبل أن ما بعد الفاء لا يكون خبراً لمبتدأ؛ لا يجوز زيد فمنطلق، ولا زيد فاضربه، إلا أن تضمّر هذا تريد (هذا) تريد هذا زيد فاضربه، قال الشاعر:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومه الحيين خلو كما هيا (٢١٧)

والمخطأ هنا بصري وكوفي، يتضح ذلك من خلال المصطلحات الواردة في نص الزجاج وهما الأخفش والفراء، أما الأخفش فقد قال في المعاني: (وزعموا أنهم يقولون: أخوك فوجد بل أخوك فجهد، يريدون أخوك وجد ويل أخوك جهد، فيزيدون الفاء) (٢١٨). وأظن الأخفش روى أخوك فوجد عن العرب وهو غير مجيز له، فقد قال: (لو قلت عبدالله فينطلق لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمّر الذي فسرت لك من قوله تعالى: {وما نقص عليكم} (٢١٩) وهو مثل قوله:

وقائلة خولان فانكح فتاتهم وأكرومه الحيين خلو كما هيا

كانه قال: هؤلاء خولان.. كما تقول الهلال فانظر إليه كأنك قلت هذا الهلال فانظر إليه فأضمّر الاسم) (٢٢٠). وأما القائل بجواز زيد فاضربه؛ على أن زيدا مرفوع بما عاد عليه من الهاء فهو الفراء قال: (ومن رفع بالهاء التي في قوله: {قلذوقوه} كما يقول في الكلام الليل فبادروه والليل) (٢٢١). وإن ما حكم عليه الزجاج بالخطأ أجازته هو

نفسه في تفسيره لقوله تعالى {هذا فليذوقوه حميم وغساق} (٢٢٢)، قال: (ومن رفع
فبالابتداء، ويجعل الأمر في موضع خبر الابتداء، مثل {و السارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما} (٢٢٣) (٢٢٤). والزجاج في السارق والسارقة اختار أن يكونا مبتدئين خبرهما ما
بعد الفاء (٢٢٥). ونلاحظ هنا متابعتة لسيبويه (٢٢٦) في منع أن يكون ما بعد الفاء خبراً لما
قبلها.

٣ - إعراب الاسم المرفوع بعد أن الشرطية مبتدأ خطأ:

قال الزجاج: (وأما الإعراب في (أحد) (٢٢٧) مع (إن) بفعل مضمر الذي ظهر
بفسره، المعنى وإن استجارك أحد، ومن زعم أنه يرفع أحداً بالابتداء فخطأ؛ لأن الجزء
لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده) (٢٢٨). والمخطأ الأخفش، قال: (فابتداء بعد
(إن) وأن يكون رفع أحداً على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا
يبتدأ بعدها، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس
بعدها فعل مجزوم في اللفظ) (٢٢٩). ونسب هذا الرأي للكسائي (٢٣٠) ونسبه أبو البركات
الأنباري (٢٣١) للكوفيين، وليس لهم بدليل قول الزجاج: يرفع أحداً بالابتداء، لو كان
الرأي للكوفيين لاستخدم مصطلحهم، والفراء متابع للبصريين في مذهبهم (٢٣٢). والزجاج
هنا موافق لسيبويه (٢٣٣) في اختصاص أدوات الشرط بالأفعال وعدم الفصل بينها وبين
ما اختصت به بالاسم.

ويظهر لي عدم إصابة الزجاج في تخطئة الأخفش؛ لما في رأيه من بعد عن
تكلف الإضمار، ومراعاة للنصوص التي وردت فيها (إن) متلوة باسم مرفوع والفعل
الذي يليه غير مجزوم، مما يدل على أن لأن الشرطية ميزة عن غيرها من أدوات
الشرط في العربية.

٤ - القول بوقوع لام التعليل في جواب القسم خطأ:

قال الزجاج: (قوله: {يخلفون بالله ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه إن
كانوا مؤمنين} (٢٣٤) قال بعض النحويين: إن هذه اللام بمعنى القسم أي يخلفون بالله لكم
ليرضنكم، وهذا خطأ؛ لأنهم إنما حلفوا أنهم ما قالوا ما حكى عنهم ليرضوكم باليمين،

ولم يحلفوا أنهم يرضون فيما يستقبل^(٢٣٥). والمخطأ هو الأخفش قال: ("ليرضوكم" ولا أعلمه إلا على قوله ليرضنكم كما قال الشاعر:

إذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا^(٢٣٦)

أي ليغنين عني، وهو نحو {ولتصغي إليه أفئدة الذين لا يؤمنون بالآخرة}^(٢٣٧) أي {ولتصغين}^(٢٣٨).

ووافق الأخفش أبو حاتم السجستاني^(٢٣٩) والفارسي^(٢٤٠) وأبو البركات الأنباري^(٢٤١) وجعلوا منه: {وليجزى الله كل نفس}^(٢٤٢) و{كذلك لنثبت به فؤادك}^(٢٤٣). وفي جميع الشواهد السابقة لام التعليل واقعة في جواب القسم والنون مقدره تسقط إذا كسرت اللام. وأما الزجاج فذكر أن جواب القسم محذوف، يدل المعنى على ذلك، ووافق القرطبي^(٢٤٤). ووصف أبو حيان قول الأخفش بأنه غاية في الضعف^(٢٤٥). ولم يشر الزجاج إلى الشواهد الأخرى التي استدلت بها الأخفش، وقد رد ابن عصفور على استشهاده الأخفش بقول الشاعر:

إذا قلت قدني... فقال: (وهذا لا حجة فيه؛ لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً، فيكون التقدير قال بالله حلفة: لتشربن لتغني عني ذا إنائك أجمعا، ويكون لتغني متعلقاً بالفعل المضمرة الذي هو لتشربن فكأنه قال: لتشربن لتكفيني باقي إنائك)^(٢٤٦). أما استشهاده بقوله تعالى: {ولتصغي} فقد رد عليه ابن عصفور بقوله: "الذي دعاه إلى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله: ولتصغي لأنه متصل بقوله تعالى {وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الإنس والجن}^(٢٤٧) وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون (لتصغي) معطوفاً عليه فحمله لذلك على أنه جواب لقسم محذوف، ولا حجة له في ذلك؛ لأنه يمكن أن يكون (لتصغي) متعلقاً بفعل مضمرة يدل عليه ما قبله، كأنه قال فعلنا ذلك لتصغي إليه..^(٢٤٨). ولم يوضح الزجاج أن اللام في (ليرضوكم) مكسورة، ولام القسم مفتوحة^(٢٤٩) وأيضاً لم يشر إلى أن جواب القسم يلزم فيه اتصال الفعل بنون التوكيد حسب رأي البصريين^(٢٥٠)، ويؤدي إلى كون جواب القسم مفرداً وهذا خلاف ما عليه النحويون من أن جواب القسم لا بد أن يكون جملة^(٢٥١).

ب - قطرب:

١ - تعليل قطرب لفتح التاء من (يا أبت) (٢٥٢) خطأ:

قال الزجاج: (وزعم قطرب أن الفتح على جهات أحدها: أنك أردت يا أبة، ثم حذفت التتوين، وعلى يا أبتاه، وعلى قول الطرماح:

يا دارَ أقوت بعد إصرامها عاماً وما يعنك من عمامها

وهذا الذي قاله قطرب خطأ كله، التتوين لا يحذف من المنادي المنسوب، لأن النصب إعراب المنادي، ولا يجوز معرب منصرف غير منون في حال النصب. أما قوله: (يا دارَ أقوت) بنصب الدار، فلم يروه أحد من أصحابنا ولا أعرف له وجهاً. أنشده سيبويه والخليل وجميع البصريين (يا دارُ أقوت) - بضم الراء - وأما يا أبتاه فالتدبئة ههنا لا معنى لها، ولكن يجوز الفتح على أنه أبدل من ياء الإضافة ألفاً، ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة كما تحذف بالإضافة) (٢٥٣).

فالتخطئة هنا لتعليل ساقه قطرب لفتح التاء من يا أبت، أما التعليل الأول؛ أن الأصل بأن يظهر عليه تتوين النصب، ثم حذفت التتوين وبقيت يا أبت مثل قول الطرماح (يا دار) فقد رده الزجاج بأن الرواية (يا دار) (٢٥٤). وأما التعليل الآخر وهو أن (يا أبت) أصلها (يا أبتاه) للتدبئة، ثم حذفت الألف والهاء فيرده المعنى؛ لأن الغرض من التدبئة الإعلام بعظمة المندوب وإظهار أهميته أو العجز عن احتمال ما به، وليس في (يا أبت) شيء من ذلك. ويعلل الزجاج بأن الأصل (يا أبتي) ثم أبدل من يا الإضافة ألفاً، ثم حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي تعليله مخالفة لمذهبه البصري؛ لأن التاء عند البصريين عوض عن ياء الإضافة (٢٥٥). وذهب النحاس إلى أن الأصل (يا أبت) بالكسر أبدلت الكسرة فتحة، كما تبدل الياء ألفاً في غلامي (٢٥٦). وذهب العكبري إلى أن الأصل (يا أبتا) وأن الألف لمد الصوت حذفت تخفيفاً (٢٥٧).

٢ - القول بأن (ويك) (٢٥٨) أصلها (ويك) خطأ:

قال الزجاج: (وقال بعض النحويين: - وهذا غلط عظيم - إن معناها ويك اعلم أنه لا يفلح الكافرون، فحذف اللام فبقيت (ويك) وحذفت (اعلم) أنه لا يفلح الكافرون، وهذا خطأ من غير جهة، لو كان كما قال لكانت (أن) مكسورة كما تقول

وبيك إنه كان كذا وكذا. و من جهة أخرى أن يقال لمن خاطب القوم بهذا فقالوا وبك إنه لا يفلح الكافرون، ومن جهة أخرى أنه حذف اللام من ويل^(٢٥٩). القول بأن ويكأن أصلها (وبيك أن) نسب للكساني^(٢٦٠).

ويبدو لي أنه ليس له؛ فقد روى عنه الوقف على (وي) وقال عنها: كلمة تفجع^(٢٦١) ونسب له ابن النحاس^(٢٦٢) وابن الشجري^(٢٦٣) موافقته للخليل وسيبويه في أنها (وي) مفصولة من (كأن). ونسب ليونس^(٢٦٤) وليس له؛ لأن الزجاج نسب ليونس موافقته للخليل وسيبويه^(٢٦٥). ونسب لقطرب^(٢٦٦) وأبي حاتم السجستاني^(٢٦٧) ولم أقف على ما ينفي نسبه عنها. ونسب للفراء^(٢٦٨) وليس له فقد نسبه لبعض النحويين^(٢٦٩)، وما حكم عليه الزجاج بالخطأ من أن أصل (ويكأن) (وبيك أن) يقويه التالي: قراءة أبي عمرو (ويك)^(٢٧٠)، وما حكاه أبو زيد عن العرب (ويك) بمعنى (وبيك)^(٢٧١). وأن لام (ويل) قد تحذف لكثرة الاستعمال^(٢٧٢). ولا يعترض عليه بفتح همزة (أن) لاحتمال إضمار (اعلم) قبل (أن).

ومن ناحية المعنى نص ابن كثير في تفسيره على أن (ويك) بمعنى (وبيك) قوي^(٢٧٣). ولا يحتج بالكتابة على أن أصلها (ويكأن) لأن الكتابة أمر وضعي اصطلاحي والمرجع إلى اللفظ العربي^(٢٧٤). ثم إن الرأي الذي اختاره الزجاج متابعا فيه البصريين^(٢٧٥) قد أخذ عليه أن معنى التشبيه في (ويكأن) غير ظاهر^(٢٧٦) وهذا أدى ببعض المتابعين للخليل وسيبويه إلى القول بأن (كأن) هنا للتشبيه إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر واليقين^(٢٧٧)، وفي هذا عدول عن أصل (كأن).

ويبدو لي أن (ويك) كلمة مستقلة بمعنى (أتعجب)، وفتحت همزة (أن) بتقدير اللام أي أتعجب لأن الله يبسط وهو رأي الأخفش^(٢٧٨) وليس فيه تكلف إضمار فعل أو إخراج (أن) عن أصلها.

المبحث الثاني

المسائل الصرفية

أولاً آراء الكوفيين:

أ- رأي الكسائي في أن (أشياء) (أفعال) خطأ؛

قال الزجاج: ("وأشياء"^(٢٧٩)) في موضع جر، إلا أنها فتحت؛ لأنها لا تنصرف. وقال الكسائي: أشبه آخرها آخر حمراء، ووزنها عنده (أفعال). وكثر استعمالهم فلم تنصرف، وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء...^(٢٨٠). فالزجاج خطأ الكسائي في قوله إن أشياء وزنها أفعال وذلك لأنها ممنوعة من الصرف ولو كانت أفعالاً لصرفت كما صرفت أسماء وأبناء. ولنعرف قيمة رأي الكسائي لابد أن نوازن بينه وبين الآراء الأخرى في وزن أشياء لنتبين نواحي القوة والضعف في كل رأي، فمما يؤيد الكسائي أنها (أفعال) التالي:

١- مفردها (شيء) على وزن (فعل) مثل حي وأحياء جمع قلة قياسي.

٢- المعنى؛ فمعناها معنى جمع القلة، لذلك يقال ثلاثة أشياء، وقد لحظ سيبويه ذلك^(٢٨١) مما اضطره إلى القول بأن أشياء هنا بمنزلة أفعال لو كسروا عليها (فعل) وصار بدلاً من أفعال.

٣- تصغير أشياء على لفظها يدل على أنها جمع قلة (أفعال).

وقد ذهب الفراء إلى أن (أشياء جمعت على أفعلاء كما جمع لئن ألبناء، فحذف من وسط أشياء همزة كان ينبغي لها أن تكون أشياء فحذفت الهمزة لكثرتها)^(٢٨٢).

أما الأخفش فكأنه رغب عن قول الفراء (إن أصله فَيَعْلٍ لأنه معلوم أن فَيَعْلًا ليس حكمه أن يجمع على أفعلاء وإن كانت قد جاءت عليه أحرف يسيرة.. فإن قال إن فَيَعْلًا إنما أصله فعيل وإلى هذا ذهب؛ كأنه كان شئياً، ثم عدل إلى شيء، ثم حذف فصار شيء، وكذلك قوله في جميع ما هو على فَيَعْلٍ نحو مَيّت وسيد، فإذا كان أصله فعلاً جاز أن يجمع على أفعلاء نحو صديق وأصدقاء)^(٢٨٣).

فالفراء والأخفش نقل عنهما الزجاج القول بأن أشياء أفعلاء وغلطهما؛ لأن (فعل) لا يجمع على أفعلاء، ولأن أشياء تصغر على لفظها ولو كانت جمع كثرة لصغرت بردها إلى المفرد ثم جمعها الجمع المناسب^(٢٨٤). ويضعفه أيضاً ادعاء حذف الهمزة الأولى.

أما الرأي الثالث الذي رجحه الزجاج فإنه رأي الخليل وسيبويه من البصريين؛ فقد ذهب إلى أن أشياء اسم للجمع أصله شَيْئَاء على وزن فَعَلَاء، فاستثقلت الهمزتان، فقلبت الأولى إلى أول الكلمة، فأصبحت لفعاء ورجحه الزجاج لأن: أشياء يجمع على أشاوي و أشايا ويصغر على أشياء ولإجماع البصريين عليه ماعدا الأخفش و الزیادي.

ويبدو لي أن هذا الرأي ضعيف للأسباب التالية:

١- ادعاء القلب المكاني لا يلجأ إليه ما وجد عنه مندوحة، فالقلب المكاني مقصور على السماع، ولا أرى دليلاً على أن أشياء كان أصلها شَيْئَاء، بخلاف أينق ونحوها، فإن أينق يدل على أنها مقلوبة وجود الأصل غير المقلوب.

٢- استدل بأن أشاوي جمع أشياء والواو في أشاوي ليست في أشياء؛ قال سيبويه (وكان أصل أشياء شَيْئَاء فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو، وكذلك أشاوي أصلها أشايا، كأنك جمعت عليها إشاوة، وكان أصل إشاوة شَيْئَاء، ولكنهم قبلوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا أتيته أتوه)^(٢٨٥).

وفي قول سيبويه شذوذان أولهما قلب اللام إلى أول الكلمة و ثانيهما قلب الياء واوا^(٢٨٦). فإشاوة ليست مقلوبة من شَيْئَاء، وإنما مقلوبة من شَيْئَاء المبنية من شيء، ثم قدمت اللام إلى موضع الفاء وأخرت العين إلى موضع اللام، فصار أشاية ثم قلبت الياء واواً على غير القياس، ثم جمع على أشاوي كأداة وأداوي^(٢٨٧). وقد قال بعض النحاة: (إن أشاوي غير مقلوب، وإن الواو غير مبدلة من ياء، وجعله من تركيب أش و)^(٢٨٨). وعلى هذا نلاحظ أن من قال بأن أشياء فعلاء تكلف كثيراً ليصل إلى هذا الافتراض.

٣- القول بأن أشياء اسم جمع يعوزه الدليل، فلا يوجد دليل على أنها اسم جمع، إلا ما افترضه أن وزنها فعلاء، و لكن لا توجد فيها الضوابط الأخرى كجواز التذكير من

غير قبح وعود الضمير عليها مذكراً من غير قبح. ثم عدم وجود نظير لها من أسماء الجمع.

ويبدو لي أن القول بأن أشياء أفعال منعت من الصرف حملاً على التوهم أولى من الأقوال الأخرى في المسألة الأخرى للأسباب التالية:

١- ثبت أن الهمزة في آخرها ليست للتأنيث بدليل قولهم ثلاثة أشياء.

٢- الحمل على التوهم موجود في العربية، مثل جمع مسيل على مسلان وميمه زائدة ومصيبة على مصائب وياؤها أصلية.

٣- لم يسمع صرف قصباء وطرفاء في النثر فهي ممنوعة من الصرف مع أن همزتها ليست للتأنيث عند من يقول بأن واحدها طرفاء وقصباء^(٢٨٩).

ب - رأي الفراء في حذف تاء المصدر عند الإضافة في (غلبهم) خطأ:

قال الزجاج: (من بعد غلبهم)^(٢٩٠). الطَّلب والطلب مصدران غلبت غلباً وطلبت طلباً. وزعم بعض النحويين أنه في الأصل من بعد غلبتهم، وذكر أن الإضافة لما وقعت حذفت هاء الغلبة، وهذا خطأ، والغلبة والغلب مصدر غلبت مثل الجلب والجلبة)^(٢٩١). والمخطأ هنا هو الفراء، حيث قال (وقوله من بعد غلبهم كلام العرب غلبته غلبة، فإذا أضافوا أسقطوا الهاء، كما أسقطوها في قوله وإقام الصلاة، والكلام وإقامة الصلاة)^(٢٩٢). وقد اعتمد الزجاج في تخطئة الفراء على المسموع من كلام العرب^(٢٩٣)؛ فقد سمع الغلب من غير تاء مما يدل على أن غلبهم مصدر غلب، ولا يلزم افتراض وجود تاء محذوفة لأجل الإضافة. أما {إقام الصلاة} فقد وافق الزجاج الفراء في كون التاء محذوفة لأن المضاف إليه عوض عنها^(٢٩٤)، وكذلك سيبويه^(٢٩٥). وتوسع فيه الفراء فجعل منه (عد الأمر) فالأمر عوض عن التاء في (عدة) وهذا غير جائز عند سيبويه؛ لأن حذف التاء يؤدي إلى إعادة الواو المحذوفة^(٢٩٦). ويظهر لي أن (الصلاة) في قوله (وإقام الصلاة) ليست عوضاً من المحذوف (إقام)، والدليل على ذلك مجئ (إقامتكم)^(٢٩٧). بإثبات التاء مع وجود الإضافة، مما يدل على أن حذف التاء ليس للتعويض من محذوف، بدليل الجمع بني العوض والمعوض عنه، ولكن حذف التاء للمزاوجة مع إيتاء الزكاة^(٢٩٨).

ج - إجازة الفراء إدغام الراء في اللام خطأ:

قال الزجاج: (وقوله جل وعز {يغفر لكم ذنوبكم} (٢٩٩) القراءة بإظهار الراء مع اللام وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام، فيجوز يغفر لكم، وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رَووا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين، وهو خطأ في العربية.. ولا تدغم الراء في اللام؛ إذا قلت مر لي بشيء؛ لأن الراء حرف مكرر، فلو أدغمت في اللام ذهب التكرير، وهذا إجماع النحويين الموثوق بهم) (٣٠٠).

والمخطأ هو الفراء؛ قال في تفسيره لقوله تعالى: {وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء} (٣٠١). (وتدغم الراء من يغفر عند اللام) (٣٠٢). ونُسب للكسائي (٣٠٣) وذكر أنه مذهب الرؤاسي (٣٠٤).

والسبب الداعي للزجاج لتخطئته متابعة سيبويه (٣٠٥) وأصحابه (٣٠٦). وهذه المتابعة لسيبويه جعلت الزجاج يتهم الرواة عن أبي عمر بالغلط، وهذا أمر خطير؛ لأن إدغام الراء في اللام حكاه الرؤاسي و الكسائي والفراء عن العرب، وهم ثقاة فيما نقلوه عن العرب ومن سمع حجة على من لم يسمع، والقراءة بالإدغام ثابتة عن أبي عمرو ويعقوب الحضرمي (٣٠٧). ثم إن الحكم على القراءة بالغلط أو قلة الضبط غير سديد؛ لأن القراء تلقوا القراءة عن شيوخهم الحرف بعد الحرف فكيف يقل ضبطهم (٣٠٨). وأما ما ادعاه النحاس (٣٠٩) من أن القارئ كان يخفي الحركة فغير مرضي أن ينسب إلى القراء أنهم لا يفرقون بين الإدغام والإخفاء. وكذلك فإن ادعاء الزجاج إجماع النحويين الموثوق بهم على منع إدغام الراء في اللام مردود بما روى عن الرؤاسي و الكسائي والفراء وقراءة أبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي (٣١٠). وإدغام الراء في اللام له وجيه من القياس، (وهو أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما، ولفظ اللام أسهل من الراء؛ لعدم التكرار فيها، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك نقل؛ لأن الراء فيها تكرار، فكأنها راءان واللام قريبة من الراء، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد) (٣١١).

ثانياً آراء البصريين:

قول عيسى بن عمر بان فعل قد يتقل خطأ:

قال الزجاج: (ويقال: ثلث ورُبُع وسُدس، ويجوز تخفيف هذه الأشياء لتقل الضم، فيقال: ثلث ورُبُع وسُدس. ومن زعم أن الأصل فيه التخفيف، وأنه ثقل، فخطأ؛ لأن الكلام موضوع على الإيجاز والتخفيف)^(٣١٢).

والمخطأ هو عيسى بن عمر والأخفش، قال الأخفش (وأما قوله: {أنتخذنا هزواً}^(٣١٣) فمن العرب والقراء من يثقله، ومنهم من يخففه، وزعم عيسى بن عمر أن كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم من العرب من يثقله، ومنهم من يخففه، نحو يُسْر والعُسْر والرحم. وقال بعضهم (عُذْرًا) خفيفة (نذراً)^(٣١٤). وهي كثيرة وبها نقرأ. وهذه اللغة التي ذكرها عيسى بن عمر يتحرك أيضاً ثانية بالضم)^(٣١٥).

فالججاج يرى أن فعلاً لا يتقل اعتماداً على أن العربية تميل للتخفيف وليس العكس، أما الرأي المخطأ فيذهب إلى أن فعلاً وفعلاً لغتان، فكل اسم ثلاثي على فعل فبنوا أسد يضمنون العين اتباعاً للأول نحو عُسْر ويُسْر، وإن كان بضميتين فبنو تميم يسكنون العين تخفيفاً نحو عُنُق وطنب^(٣١٦). وقد جاءت القراءات القرآنية تمثل اللغتي^(٣١٧).

وأقول إن فعلاً وفعلاً من أبنية الأسماء الثلاثية في اللغة العربية^(٣١٨) وما جاء على فعل قد يخفف إلى فعل كراهية لقوالي ضميتين^(٣١٩). ولكن وُجد في العربية كلمات جاءت على فعل كثيراً، ووردت قليلاً على فعل فعُسْر ويُسْر أكثر استعمالاً من عُسْر ويُسْر، وما كثر استعماله أولى بالأصالة^(٣٢٠). كما أن كلمة أُنْ أصل وأُنْ مقلوبة منها^(٣٢١). وذكر المبرد أن قفلاً اسم ثلاثي على وزن فعل^(٣٢٢). ولكن هذه الكلمة سمع فيها قفلاً مما يدل على أن فعلاً فرع عنها. إن العربية وإن كان الاتجاه العام فيها الميل إلى التخفيف^(٣٢٣). إلا أن بعض الكلمات فيها قد تميل إلى الثقل و الزيادة.

المبحث الثالث

المخطأ (أنواعه و نسبته)

أولاً أنواعه:

أكثر المسائل النحوية التي خطأ فيها غيره من النحويين مسائل في الإعراب وهي:

- (١) عطف {فيتعلمون منهما} على {يعملون الناس السحر}.
- (٢) اللام في {لمن اشتراه}.
- (٣) {يغفر} جواب للاستفهام في {هل أدلكم}.
- (٤) إجازة الفراء (مالك القائم).
- (٥) إعمال (محرمة) في (أربعين).
- (٦) بناء الظرف عند إضافته إلى جملة فعلية مصدره بمضارع.
- (٧) الكاف في {أرأيتك}.
- (٨) (الذي) موصولة مستغنية بالصفة عن الصلة.
- (٩) (ثم) بمعنى الواو.
- (١٠) بناء غير لوقوعها موقع إلا الاستثنائية.
- (١١) دخول الفاء في خبر المبتدأ العاري من الشرط.
- (١٢) إعراب الاسم بعد إن الشرطية مبتدأ.
- (١٣) وقوع لام التعليل في جواب القسم.
- (١٤) الفصل بين المعطوف و المعطوف عليه المجرور بحرف الجر، بالظرف أو الجار والمجرور.
- (١٥) وقوع ضمير الفصل بعد نكرة.
- (١٦) إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به.
- (١٧) المفعول المجرور بمن هو المفعول الأول لنتخذ.
- (١٨) حذف الموصول الاسمي وبقاء الصلة.
- (١٩) قبل وبعده على نية المضاف إليه لفظاً ومعنى.

ومنها مسائل في التعليل: كتعليل الفراء تثنية ما في الجسد منه واحد بلفظ الجمع،
وتعليل قطرب فتح التاء من يا أبت، وتعليل الفراء عدم صرف سبأ. ومنها مسائل في
التركيب: مثل ويكان، ومنها مسائل في لغات العرب مثل فتح لام الأمر، وإثبات هاء
المسكت في آخر المندوب.

أما المسائل الصرفية فقد أبرز أن (فعل) مخفف عن فعل وليس أصلاً لفعل، وخطأ
من قال بأن أشياء على وزن أفعال وكذلك من أجاز إدغام الراء في اللام.

ثانياً نسبة الخطأ:

خطأ الفراء في تسع عشرة مسألة و الكسائي في مسألتين والكوفيين عامة في
مسألة واحدة. وصرح بنسبة الخطأ للفراء في سبع مسائل فقط، ونسب الخطأ للكسائي
مرة واحدة، وصرح بنسبته للكوفيين مرة واحدة. وخطأ الأخفش في أربع مسائل،
صرح باسم الأخفش مرة واحدة. وخطأ قطرباً في مسألتين وصرح باسمه مرة واحدة
فقط وخطأ عيسى بن عمر مرة واحدة ولم يصرح باسمه.

المبحث الرابع

التخطئة (أسلوبها وأسبابها)

يورد المسألة النحوية أو الصرفية، ويذكر الرأي، ثم يعقب عليه مخطئاً له، ثم يوضح رأي البصريين في المسألة. أو يذكر ما يراه صواباً، ثم يعقب بالرأي المخطأ، ويذكر القاعدة التي وضعها البصريون مخالفة للرأي المخطأ.

- وقد استخدم لفظ^(٣٢٤) خطأ مسبقاً باسم الإشارة هذا^(٣٢٥)، أو استخدام (خطأ) موصوفاً بـ (بين)، أو فاحش^(٣٢٦). وقد تكون التخطئة من جميع النحويين (وهذا خطأ بإجماع النحويين)^(٣٢٧) أو عند البصريين وحدهم (وهذا عند البصريين خطأ^(٣٢٨))، وهذا عند البصريين خطأ فاحش^(٣٢٩)، وهذا الذي قاله قطرب خطأ كله^(٣٣٠).

- ويستخدم خطأ مسبقاً بالضمير نحو (وهو خطأ)^(٣٣١).

- ويستخدم خطأ مقترناً بالفاء (فخطأ)^(٣٣٢).

- يستخدم خطأ غير مسبوق بشيء^(٣٣٣).

- يستخدم الفعل الماضي مسبقاً بفقد (فقد خطأ)^(٣٣٤).

أسباب التخطئة:

الأول: مخالفة الرأي المخطأ لما ذهب إليه البصريون المتقدمون كالخليل وسيبويه ويونس والذين يثق بهم الزجاج ولا يقبل إلا ما جاء عنهم وعلى هذا أكثر المسائل.

الثاني: اعتماده على تفسير بعض المفسرين كابن عباس يوقعه في تخطئة الإعراب المعتمد على التفسير المخالف، ومن ذلك تخطئة من قال إن (أربعين) منصوبة بمحرمة اعتماداً على تفسير ابن عباس الذي ذهب إلى أن التحريم على بني إسرائيل كان أبدياً، وأنه لم يدخل الأرض المقدسة أحد ممن عصوا الله وإنما دخلها الصغار الذين ولدوا في التيه^(٣٣٥).

الثالث: المعنى فقد خطأ القائل بأن {يتعلمون منهما} عطف على {يعملون الناس السحر} لأن تثنية الضمير تمنع ذلك^(٣٣٦). وخطأ من قال: إن (يغفر) مجزوم في جواب {هل أدلكم}؛ لأنه ليست بالدلالة تكون المغفرة^(٣٣٧). وخطأ من قال بوقوع لام التعليل في جواب القسم {يحلفون بالله ليرضوكم} لأن المعنى يحلفون ما قالوا ليرضوكم. وخطأ قطرباً في تعليل فتح التاء من يا أبت بأن المعنى للندبة^(٣٣٨). وخطأ من قال بأن ويكون مركب من ويل+كان لأن المعنى لا يدل على الويل^(٣٣٩).

المبحث الخامس

تكوين الزجاج

أولاً مدى اتصاله بالمخططين؛

ينمط على الزجاج في تخطئة النحويين عدم الدقة في نقل الرأي المخطأ من ذلك قوله: «وزعم الفراء أنه يجوز يا حسرتنا على كذا وكذا بفتح الهاء ويا حسرتنا بالكسر والمضم»^(٣٤٠).

والفراء يقول: «وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في حسرتنا فيخفصونها مرة ويرفعونها...»^(٣٤١). فالفراء لم ينص على القياس عليها وإنما وصف ما سمعه من كلام العرب. وقد يتجاهل الشروط التي وضعها المخطأ من ذلك أن الفراء اشترط للاسم الموصول الذي يستغني بالصفة عن الصلة أن تكون الصلة معرفة أو نكرة لا تدخلها الألف واللام، لكي تصلح أن تكون تابعة للذي^(٣٤٢). وقد تجاهل الزجاج هذا الشرط عند إثباته للمسألة. ويتجاهل الشواهد المسموعة التي ساقها المخطأ تدعيماً لرأيه، فقد ساق الأخفش شاهداً شعرياً دعم به رأيه وهو:

إذ قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعاً^(٣٤٣)

ولم يذكره الزجاج أو يوضح ما قد يدخله من الاحتمال^(٣٤٤). ومن ذلك تجاهله

للشواهد التي ساقها الفراء على إجازة من (قبل ومن بعد) فقد أورد قراءة (من قبل) وأورد شاهداً أنشده عن الكسائي هو:

أكابدها حتى أعرس بعدما يكون سحيراً أو بعيد فاهجماً^(٣٤٥)

ولا يذكر أسباباً مقنعة للتخطئة: من ذلك منعه أن يقع العماد بعد النكرة ولم يذكر سبباً لذلك^(٣٤٦). ويرى أن فعلاً مخفف عن فعل وليس فعل أصلاً لفعل لأن الكلام موضوع على الإيجاز والتخفيف على الرغم من أن من العرب من ثقل فعل، وعلى الرغم من أن العرب استخدمت الزيادة مع الثلاثي والرباعي والمزيد الثقيل هو الفرع والخفيف هو الأصل. وخطأ الفراء في روايته أن لام الأمر قد فتحتها بعض العرب لأن ذلك يؤدي لشبه لام الأمر بلام التوكيد. كذلك منع كون اللام الثانية في {ولقد علموا من

اشتراه) موطنه للقسم، وتمسك برأي البصريين القائل بأنها لام الابتداء، وأن (من) اسم موصول، ولم يذكر سبباً لمنع كون اللام موطنه للقسم.

ذكره الشيء وضده:

- يذهب الزجاج إلى أن القراءة سنة وأن الأولى فيها الإتيان^(٣٤٧). ثم يرد قراءة أبي جعفر المدني (تتخذ) وهي قراءة متواترة عن النبي ﷺ^(٣٤٨). بل يُخطئ الفراء عندما أراد توجيهها. وكذلك قراءة عاصم نجي المؤمنين يرى أنها لحن لا وجه له، ويخطئ الفراء عندما أراد توجيهها^(٣٤٩).

- خطأ الفراء والأخفش في إعرابهما {ذلكم فذوقوه}^(٣٥٠). على أن (ذلكم) مبتدأ و(ذوقوه) خبر له^(٣٥١). ثم أجاز في قوله تعالى: {ذلكم فليذوقوه}^(٣٥٢) أن يعرب ذلكم مبتدأ ويجعل الأمر خبر الابتداء مثل {السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما}^(٣٥٣). وقد جعل السارق والسارقة رفعاً بالابتداء^(٣٥٤).

يخالف بعض أصول مذهبه البصري؛ فالبصريون يمنعون الجمع بين العوض والمعوض عنه، وقد فعل ذلك في افتراضه أن يا أبت أصلها يا أبتى بالجمع بين التاء والياء التي هي عوض عنها^(٣٥٥). ثم أصبحت يا أبتا ثم حذفت الألف لبقاء الفتحة.

الاتساع في الحكم بالخطأ؛ فيخطئ القراءات القرآنية^(٣٥٦) ولغات العرب^(٣٥٧). وبعض ما يراه سيبويه مسموعاً يحكم عليه بالخطأ^(٣٥٨).

ثانياً أثر مذهبه البصري على أحكامه:

النحويون البصريون المتقدمون هم أصل الرواية وهم الموثوق بعلمهم؛ قال: (ولا يلتفت إلى الشذوذ خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء الذين هم أصل الرواية)^(٣٥٩). وقال: (وليس هذا القول مما يعرج عليه ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين)^(٣٦٠). وقال: (وهذا خطأ لا يجيزه الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعربيته)^(٣٦١).

موقفه من الكوفيين:

عنى بنحو الكوفيين وتتبع أقوالهم خاصة الفراء في كتابة المعاني وأبرز المصطلح الكوفي كالعماد^(٣٦٢). والتقريب^(٣٦٣) والصرف^(٣٦٤) والخروج^(٣٦٥) وغير الموقت^(٣٦٦)

والمجهول^(٣٦٧) إلا أنه بالرغم من ذلك قد ظهر لديه أثر العصبية المذهبية وتمثل في

الآتي:

١- إظهار النحو الكوفي بمظهر النحو غير الوافي بجميع أبواب النحو:

قال: « وهذا الباب انفرد به البصريون في النحو وليس للكوفيين ولا المنين فيه

شيء وهو باب الإمالة »^(٣٦٨). وقال: (ذلك)

الكاف فيه للمخاطبة واللام في ذلك كسرت لالتقاء الساكنين، ولم يذكر

الكوفيون كسر هذه اللام في شيء من كتبهم ولا عرفوه، وهذه من الأشياء التي كان

ينبغي أن يتكلموا فيها إذا كان ذلك إشارة إلى كل متراخ عنك، إلا أن تركهم الكلام

أعود من تكلمهم، إذا كان أول ما نطقوا به في فعل قد نقض سائر العربية»^(٣٦٩).

٢- التقليل من شأن الفراء:

قال: «وأجاز الفراء ما جاءني غيرك بنصب (غير) وهذا خطأ بين إنما أفسد

الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب (غير) فاستشهد هو بذلك واستهواه اللفظ في

قولهما: إن الموضع موضع رفع..»^(٣٧٠). فيتحدث عن الفراء وكأنه يتحدث عن مبتدئ

في النحو وليس عن علم كبير من أعلام النحويين.

- رد شواهد الكوفيين الشعرية ورواياتهم عن العرب^(٣٧١):

عقب على استشهاد الفراء بقول الشاعر:

وكانها بين النساء سبيكة
تمشي بسدة بينها فتعي

بقوله: ولو كان المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر؟ ومن أي القبائل هو؟

وهل هو ممن يؤخذ شعره أم لا؟ ما كان يضره ذلك وليس ينبغي أن يحمل كتاب الله

على أنشدني بعضهم، ولا على بيت شاذ لو عرف قائله وكان ممن يؤخذ بقوله لم
يجز»^(٣٧٢).

كثرة اعتراضاته عليهم:

قد مرّ في هذا البحث تخطئة الزجاج للكوفيين في اثنتين وعشرين مسألة، في

حين لم يخطئ البصريين إلا في سبع مسائل ولم يخطئ من البصريين إلا الأخص

وقطربا وعمسى بن عمرو، وإضافة إلى الحكم بالخطأ كان يكثر من الاعتراض على الكوفيين بأساليب أخرى مثل (ولم يفهم ما قاله القوم) (٣١٢). وهذا القول ليس بشيء (٣١١).
إلزام الفراء برأي البصريين وتخطئته بناء عليه:

فقد أجاز الفراء مالك القائم اعتماداً على مذهبه في إعراب المنصوب بعد مالك وأخواتها وهو أنه مشبه بخير كان وظن. ولكن الزجاج خطأً وألزمه أن يتكرر الاسم المنصوب بعد (مالك) اعتماداً على مذهب البصريين الذين يعربونه حالاً.

الهوامش

- (١) من قوله تعالى «تماماً على الذي أحسن» من الآية ١٥٤ سورة الأنعام.
- (٢) معاني القرآن ٣٠٥/٢.
- (٣) إعراب النحاس ١٠٨/٢.
- (٤) الأرتشاف ٩٩٩/٢ وفي التذليل والتكميل نسبه للكوفيين ١٥/٣، ١٣٥.
- (٥) في الطبعة التي نقلت عنها «بالذي هو خير» وأظن (هو) زيادة من الناسخ يدل على ذلك سقوطها من النص الذي نقله ابن مالك عن الفراء في شرح التسهيل ١/٢١٩.

- (٦) المشاهد في معاني الفراء ٣٦٥/١ والطبري ٦٦/٨ العضديات ١٦٨ وشرح التسهيل ٢١٩/١ والتذليل والتكميل ١٥، ١٣٦/٣ مع اختلاف في رواية المنظر الثاني.

- (٧) معاني الفراء ٣٦٥/١.
- (٨) انظر الكتاب ٣٤٧/٢، المقتضب ٢٨٩/٢.
- (٩) انظر العضديات ١٦٨.
- (١٠) انظر العضديات ١٦٧ - ١٦٩.
- (١١) انظر شرح التسهيل ٢١٩/١.
- (١٢) من الآية ٧١ من سورة هود والقراءة لحمزة وابن عامر انظر السبعة ٣٣٨.
- (١٣) معاني الزجاج ٦٢/٣.
- (١٤) معاني الفراء ٢٢/٢.
- (١٥) إعراب النحاس ٢٩٣/٢ وانظر القرطبي ٦٩/٩.
- (١٦) المشكل ٣٦٩ - ٣٧٠.
- (١٧) تفسير الطبري ٦٤/١٢.
- (١٨) معاني الأخفش ٣٨٤/١.
- (١٩) الحجة ٤١٢/٢.
- (٢٠) الحجة ٤١٢/٢.

- (٢١) الارتشاف ٢٢٠٣/٤.
- (٢٢) انظر الكتاب ٩٤/١ معاني الفراء ٢٢/٢، إعراب النحاس ٢٩٣/٢، الحجة ٤١٢/٢، الخصائص ٣٩٥/٢، الإملاء ٤٢/٢، المغني ٥٣١، المساعد ٤٧٨/٢، الارتشاف ٢٠٢٣/٤.
- (٢٣) الحجة ٤١٢/٢.
- (٢٤) الكشف ٢٨١/٢.
- (٢٥) الشاهد للأخوص الرياحي انظر الكتاب ٨٣/١، الخصائص ٣٥٤/٢، ابن يعيش ٥٢/٢، الإملاء ٢١٠/١.
- (٢٦) ﴿فالمكم في المنافقين فئتين﴾ من الآية ٨٨ من سورة النساء.
- (٢٧) معاني الزجاج ٨٨/٢.
- (٢٨) الآية ٣٦ من سورة المعارج.
- (٢٩) معاني الفراء ٢٨١/١ وانظر ١٦٣/١.
- (٣٠) انظر الكتاب ٦٠/٢، المقتضب ٢٧٣/٣، معاني الأخفش ٢٦٣/١، إعراب النحاس ٤٧٨/١، شرح السيرافي ١٨٧/٢-١٨٨، أمالي ابن الشجري ٤٧٨/١.
- (٣١) الآية ٨٨ من سورة النساء.
- (٣٢) الآية ٣٦ من سورة المعارج.
- (٣٣) الحال عند البصريين تأتي بعد تمام المعنى، وعند الكوفيين النصب على الحال محتاج إليه لإتمام العنى كالمنصوب بعد كان .
- (٣٤) منصوب كان وأخواتها حال عند الفراء انظر معاني الفراء ٢٤/١
- (٣٥) من قوله تعالى ﴿قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ من الآية ١١٩ المائدة وقراءة النصب قراءة نافع انظر السبعة ٢٥٠.
- (٣٦) معاني الزجاج ٢٢٤/٢.
- (٣٧) معاني الفراء ٣٢٦/١.
- (٣٨) معاني الفراء ٢٢٥/٣ وانظر ٢٤٤/٣ - ٢٤٥. (٥) انظر الكتاب ٣٣٠/٢.
- (٣٩) انظر النحاس ٥٣/٢.
- (٤٠) الكامل ٢٤٠/١.

(٤١) شرح التسهيل ٢/٢٥٥.

(٤٢) شاهد أبي صخر الهذلي يقولون الهذليون ٩٥٧ وانظر الشاهد في شرح التسهيل المعنى ٥٧٢.

(٤٣) انظر شرح التسهيل ٢/٢٥٦.

(٤٤) شرح التسهيل ٢/٢٥٥.

(٤٥) المعنى ٥٧٢.

(٤٦) المساعد ٣٥٦.

(٤٧) الخزانة ٣/٤٠٨.

(٤٨) الآية ٩٢ من سورة النحل من قوله تعالى « ان تكون أمة هي أربى من أمة ».

(٤٩) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥٠) معاني الزجاج ٣/٢١٨.

(٥١) يظهر أنها زائدة من عمل النامخ أو خطأ مطبعي.

(٥٢) معاني الفراء ٢/١١٣.

(٥٣) انظر إعراب النحاس ٢/٤٠٧.

(٥٤) انظر المعنى ٥٤٦-٥٤٧ والتذييل والتكميل ٢/٢٧٨.

(٥٥) انظر الكتاب ٢/٣٩٥ - ٣٩٦، المقنضب ٤/١٠٣، الأصول ٢/١٢٥، التعليقة ٢/١٠٤.

١٠٤، السيرافي ٣/١٦٧.

(٥٦) شرح السيرافي ٣/١٦٧.

(٥٧) شرح المفصل ٣/١١١.

(٥٨) من الآية ١٠٢ سورة البقرة.

(٥٩) الآية ٥٨ من سورة الروم.

(٦٠) الآية ٤٥ من سورة البقرة.

(٦١) معاني الزجاج ١/١٨٦.

(٦٢) الكتاب ١/٢٣٧ - ٣/١٤٨.

(٦٣) انظر الدر المصون ٢/٤٥ - ٤٦.

- (٦٤) الفراء ٦٧/١.
- (٦٥) الفراء ٦٦/١.
- (٦٦) الآية ٨١ من سورة آل عمران.
- (٦٧) الآية ١٢ من سورة الحشر.
- (٦٨) معاني الفراء ٦٦/١.
- (٦٩) انظر تفسير الطبري ٣٧٠/١.
- (٧٠) انظر البحر المحيط ٣٣٤/١.
- (٧١) انظر الإملاء ٦٥/١.
- (٧٢) انظر البحر المحيط ٣٧٦/١.
- (٧٣) انظر حاشية زاده على تفسير البيضاوي ٣٧٦/١.
- (٧٤) انظر البحر المحيط ٣٣٤/١، الدر المصون ٤٥/٢ - ٤٦.
- (٧٥) انظر سر صناعة الإعراب ٣٩٩ - ٤٠٠ وحاشية زاده على تفسير البيضاوي ٣٧٦/١.
- (٧٦) انظر الكتاب ١١٠/٣.
- (٧٧) انظر الكتاب ٥٠١/٣ سر صناعة الإعراب ٤٠.
- (٧٨) انظر سر صناعة الإعراب ٤٠٠.
- (٧٩) الآية ٤٠ من سورة الأنعام.
- (٨٠) معاني الزجاج ٢٤٦/٢ وانظر الكتاب ٢٤٥/١.
- (٨١) انظر الكتاب ٢٤٥/١، المقتضب ١٤٠/١ - ٢٠٩/٣ - ٢١٠ - ٢٧٧ ومن تابعهم كالنحاس ٦٦/٢ - ٦٧، السيرافي ٣٥/٢، الفارسي في العسكريات ١٦ والحلبيات ٧٥ مكي في المشكل ٢٥١ - ٢٥٢، العكبري في الإملاء ٢٤٢/١ ابن مالك في شرح التسهيل ٢٤٧/١ ابن هشام في المغني ١٩٧، المرادي في الجني الداني ٩٢.
- (٨٢) معاني الفراء ٣٣٣/١.
- (٨٣) انظر شرح التسهيل ٢٤٧/١ والجني الداني ٩٢.

(٨٤) انظر العسكريات ١٦.
(٨٥) انظر الحلييات ٧٥.
(٨٦) انظر الإملاء ٢٤٢/١.
(٨٧) الآية ٥٩ من سورة الأعراف.
(٨٨) الشاهد في الكتاب ٣٢٩/٢، معاني الفراء ٣٨٢/١، النحاس ١٣٤/٢، الإنصاف
٢٨٧/١.

(٨٩) معاني الزجاج ٣٤٨/٢.
(٩٠) انظر معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١ و الزاهر ٥٥/١.
(٩١) معاني القرآن للفراء ٣٨٢/١.
(٩٢) انظر شرح التسهيل ٣١٢/٢ والارتشاف ١٥٤٣/٣.
(٩٣) انظر شرح التسهيل ٣١٢/٢.
(٩٤) انظر المغني ١٧١.

(٩٥) {وكنك نجى} الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.

(٩٦) معاني الزجاج ٤٠٣/٣.

(٩٧) معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢.

(٩٨) الآية ١٤ من سورة الجاثية.

(٩٩) معاني القرآن للفراء ٤٦/٣.

(١٠٠) انظر الشاهد في الخصائص ٣٩٨/١، الإقصاص ٩٣، شرح المفصل لابن
يعيش ٧٦/٧.

(١٠١) الإقصاص ٩٣.

(١٠٢) انظر الارتشاف ١٣٣٨/٣.

(١٠٣) البيان ١٤٦/٢.

(١٠٤) انظر الخصائص ٣٩٨/١، إعراب النحاس ٧٨/٣، أمالي ابن الشجري ٢/

٥١٩، المشكل ٤٨١-٤٨٢، شرح التصريح ٤٠١/٢.

(١٠٥) انظر الإملاء ١٣٦/٢، أمالي ابن الحاجب ٩٧/١.

- (١٠٦) الآية ٢٥ من سورة الفرقان وهي قراءة خارجة عن أبي عمرو، انظر الدر المصون ٤٧٧/٨، والنشر ٣٢٤/٢.
- (١٠٧) الآية ١٨ من سورة الفرقان.
- (١٠٨) الآية ٤٧ من سورة الحاقة.
- (١٠٩) معاني القرآن ٦٠/٤ - ٦١.
- (١١٠) معاني القرآن للفراء ٢٦٤/٢.
- (١١١) النحاس ١٥٤/٣.
- (١١٢) مجالس ثعلب ١٠١ - ١٠٢.
- (١١٣) انظر الكتاب ٢٢٥/٤، النحاس ٥٤/٣، ابن يعيش ١٣٧/٨ - ١٣٨، شرح التصريح ٩/٢.
- (١١٤) انظر الكشف ٨٦/٣، الدر المصون ٤٦٥/٨، النشر ٣٣٣/٢.
- (١١٥) انظر شرح التسهيل ١٣٩/٣، الجني الداني ٣٢٠، المساعد ٧/٢، النشر ٢/٣٣٣.
- (١١٦) المغني ٣٥٦.
- (١١٧) الدر المصون ٤٦٥/٨.
- (١١٨) انظر السابق والارتشاف ٢٠٩٧/٤، شرح التصريح ٢٤٦/١، الهمع ٢/٢٢٣ - ٢٢٢.
- (١١٩) الآية ٢٠ من سورة الفرقان.
- (١٢٠) معاني الزجاج ٦٢/٤.
- (١٢١) انظر تفسير القرطبي ١٣/١٣.
- (١٢٢) انظر شرح التسهيل ٢٣٥/١، التذيل والتكميل ١٦٩/٣، تعليق الفرائد ٢/١٩٧، الهمع ٣٠٥/١.
- (١٢٣) الآية ٦٤ من سورة الصافات.
- (١٢٤) الآية ٧١ من سورة مريم.
- (١٢٥) معاني الفراء ٢٦٤/٢.

(١٢٦) انظر الكتاب ١٤٥/٣، المقتضب ١٣٧/٢، وانظر أيضا شرح التسهيل /١
٢٣٥، تعليق الفرائد ٢٩٧/٢، الهمع ٣٠٥/١-٣٠٦.

(١٢٧) انظر الكشاف ٧٨/٣.

(١٢٨) من الآية ٦٠ من سورة المائدة وهي قراءة شاذة، انظر الدر المصون /١
٣٣٠.

(١٢٩) قراءة عبدالله بن مسعود، شاذة الدر المصون ٣٣٧/٤.

(١٣٠) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(١٣١) من الآية ١٣٦ من سورة النساء.

(١٣٢) انظر ديوان حسان بن ثابت ٦١ وانظر شواهد أخرى في شرح التسهيل /١
١٣٥، المساعد ١٧٨/١، تعليق الفرائد ٢٩٧/٢، الهمع ٣٠٦/١-٣٠٥.

(١٣٣) من الآية ٢٠ من سورة الإنسان وانظر معاني القرآن للفراء ٢١٨/٣،
ومعاني الزجاج ٢٦١/٥.

(١٣٤) من الآية ٥ من سورة الجمعة.

(١٣٥) انظر البيان ٤٣٧/٢.

(١٣٦) من الآية ٦٤ من سورة الصافات وانظر البيان ٣١٠/٢.

(١٣٧) انظر شرح التسهيل ٢٣٥/١، التذييل والتكميل ١٧١/٣.

(١٣٨) انظر شرح التسهيل ٣٥/١.

(١٣٩) شرح الكافية للرضي ٦٠/٢.

(١٤٠) الآية ٤ من سورة الروم.

(١٤١) الزجاج ١٧٦/٤.

(١٤٢) معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢.

(١٤٣) انظر الإملاء ١٨٤/٢ قراءة الجحدري والعقيلي.

(١٤٤) انظر البحر ١٦٩/١، الدر ٣٠٤/١.

(١٤٥) انظر شرح التسهيل ٢٤٧/٣.

- (١٤٦) انظر شرح التسهيل ٢٤٧/٣، تعليق الفرائد ٢٦١ خ رسالة دكتوراه جامعة الأزهر ، شرح التصريح ٥٠/٢، الهمع ١٩٥/٣.
- (١٤٧) انظر شرح التسهيل ٢٤٧/٢.
- (١٤٨) انظر شرح التصريح ٥٠/٢.
- (١٤٩) انظر تعليق الفرائد ٢٦١ خ.
- (١٥٠) انظر الهمع ١٩٥/٣.
- (١٥١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.
- (١٥٢) معاني الزجاج ١٨٥/١، وانظر النحاس ٢٥٣/١.
- (١٥٣) معاني الفراء ٦٤/١، وبه قال المبرد في المقتضب ٢٠/٢، وانظر التعليقة ١٥٥/٢.
- (١٥٤) صحيح مسلم كتاب صفات المنافقين وأحكامهم حديث رقم ٦٧ انظر ٤/ ٢١٦٧.
- (١٥٥) انظر الدر المصون ٣٨/٢ - ٣٩.
- (١٥٦) الإملاء ٥٥/١.
- (١٥٧) حاشية زاده ٣٧٤/١٥.
- (١٥٨) من الآية ١٠ من سورة الصف.
- (١٥٩) معاني الزجاج ٢٢٦/١.
- (١٦٠) انظر شرح التسهيل ٤٣/٤.
- (١٦١) معاني الزجاج ٢٢٦/١.
- (١٦٢) معاني القرآن للفراء ٨٦/١.
- (١٦٣) المقتضب ١٨٢/٢ - ١٣٥.
- (١٦٤) انظر ابن يعيش ٤٨/٧.
- (١٦٥) انظر الفراء ٢٠٢/١.
- (١٦٦) من الآية ٢٦ من سورة المائدة.
- (١٦٧) معاني الزجاج ١٦٥/٢.

- (١٦٨) انظر تفسير القرطبي ١٣٠/٦.
- (١٦٩) معاني القرآن للفراء ٣٠٥/١.
- (١٧٠) إيضاح الوقف والابتداء ٦١٦/٢.
- (١٧١) البيان ٢٨٩/١.
- (١٧٢) الإملاء ٢١٣/١.
- (١٧٣) تفسير الطبري ١١٩/٦.
- (١٧٤) الدر المصون ٢٣٦/٤.
- (١٧٥) انظر القرطبي ١٣٠/٦، تفسير ابن كثير ٨٠/٣.
- (١٧٦) انظر تفسير ابن كثير ٨٠/٣.
- (١٧٧) انظر المنار المنيف ٧٤.
- (١٧٨) معاني الزجاج ٩٨/٢.
- (١٧٩) معاني الفراء ١٨٥/١.
- (١٨٠) انظر الكتاب ٣٧٦/٢، وشرح السيرافي ١٥١/٤ - ١٥٢ خ.
- (١٨١) انظر إعراب النحاس ٤٨٥/١.
- (١٨٢) انظر شرح التسهيل ٥٨/٤، المغني ٢٤٥، الجني الداني ١١١، رصف
المباني ٣٢٦، المساعد ١٢١/٣، الارتشاف ١٨٥٥/٤.
- (١٨٣) معاني الأخفش ١٣٠/١.
- (١٨٤) معاني القرآن للزجاج ٣٥٨/٤.
- (١٨٥) معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢.
- (١٨٦) انظر الكتاب ٢٢٢/٢.
- (١٨٧) انظر الارتشاف ٣٢١٩/٥.
- (١٨٨) انظر اللسان (ها).
- (١٨٩) انظر الخصائص ٣٥٨/٢، والخزانة ٣٨٧/٢، ٤٥٧/١١.
- (١٩٠) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.
- (١٩١) معاني الزجاج ١٧٢/٢.

- (١٩٢) من الآية ٤ من سورة التحريم.
 (١٩٣) معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١.
 (١٩٤) شرح السيرافي ٤٣/٥.
 (١٩٥) انظر السابق.
 (١٩٦) انظر الكتاب ٦٢١/٣ - ٦٢٢.
 (١٩٧) سمعة يونس، انظر الكتاب ٦٢٢/٣، معاني الأخفش ٢٤٨/١، شرح السيرافي ٤٣/٥.

- (١٩٨) من الآية ٢٢ من سورة النمل.
 (١٩٩) معاني الزجاج ١١٤/٤.
 (٢٠٠) معاني القرآن للفراء ٢٨٩/٢.
 (٢٠١) انظر السبعة ٤٨٠.
 (٢٠٢) انظر المساعد ٢٥/٣، الارتشاف ٨٧٧/٢، الهمع ١٠٦/١.
 (٢٠٣) من الآية ١١ من سورة الأعراف.
 (٢٠٤) من الآية ٥٩ من سورة آل عمران.
 (٢٠٥) معاني الزجاج ٣٢١/٢.
 (٢٠٦) انظر الكتاب ٤٣٨/١، المقتضب ١٠/١، الأصول ٥٥/٢، قصر الطبري
 مجئ ثم بمعنى الواو على الضرورة الشعرية، انظر تفسير الطبري ٩٥/٨.
 (٢٠٧) معاني الأخفش ٣٢٠/١.
 (٢٠٨) انظر تفسير الطبري ٩٥/٨، القرطبي ١٦٩/٧، تفسير ابن كثير ٣٩١/٣.
 (٢٠٩) استشهد بقول أبي نواس:

إن من ساد ثم ساد أبوه
 ثم قد ساد قبل ذلك جده

- (٢١٠) انظر الجني الداني ٤٢٨ - ٤٢٩، وهو مولد، نظر الخزانة ٤/١١.
 (٢١١) انظر معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١.
 (٢١٢) انظر شرح التسهيل ٣٥٦/٣.
 (٢١٣) انظر شرح الكافية ٣٦٧/٢.

- (٢١٤) انظر المغني ١٢٥.
- (٢١٥) (٧) الجنى الداني ٤٢٩ وانظر الخزانة ٣٧/١١
- (٢١٦) من الآية ١٤ من سورة الأنفال.
- (٢١٧) معاني الزجاج ٤٠٧/٢.
- (٢١٨) معاني الأخفش ١٣٢/١، ونسب هذا الرأي للأخفش في الشعر للفارسي /
- ٢٩٤، شرح ابن يعيش ٩٩/١، الجنى الداني ٧٠ - ٧١، المغني ١٧٩، شرح
- التسهيل ٣٣٠/١ - ٣٣١.
- (٢١٩) من الآية ١ من سورة النور.
- (٢٢٠) معاني الأخفش ٨٧/١.
- (٢٢١) معاني القرآن للفراء ٤١٠/٢.
- (٢٢٢) من الآية ٥٧ من سورة ص.
- (٢٢٣) من الآية ٣٨ من سورة المائدة.
- (٢٢٤) معاني الزجاج ٣٣٩/٤، ونسبه له ابن مالك في شرح التسهيل ٣٣٠/١ -
- ٣٣١، وابن هشام في المغني ١٧٩، والمرادي في الجنى الداني ٧٠ - ٧١، وأبو
- حيان في الارتشاف ١١٤٣/٣ - ١١٤٤.
- (٢٢٥) انظر معاني الزجاج ١٧٢/٢.
- (٢٢٦) انظر الكتاب ١٣٨/١.
- (٢٢٧) من الآية ٦ من سورة التوبة.
- (٢٢٨) معاني الزجاج ٤٣١ / ٢.
- (٢٢٩) معاني الأخفش ٣٥٤/١.
- (٢٣٠) انظر الارتشاف ١٨٧٠.
- (٢٣١) انظر الإنصاف ٦١٦.
- (٢٣٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٦/١، ٤٢٢/٢، ١٠٤/٢.
- (٢٣٣) انظر الكتاب ١١٣/٣ - ١١٤، والإنصاف ٦٢٠، وشرح ابن يعيش ٩/٩.
- (٢٣٤) من الآية ٦٢ من سورة التوبة.

- (٢٣٥) معاني الزجاج ٤٥٨/٢.
- (٢٣٦) معاني الألفش ٣٦١/١ - ٣٦٢.
- (٢٣٧) من الآية ١٣ من سورة الأنعام.
- (٢٣٨) معاني الألفش ٣٦١/١ - ٣٦٢.
- (٢٣٩) انظر البرهان ٣٤٨/٤.
- (٢٤٠) انظر الشعر ٢٠٦/١، البصريات ٣٥٧/١، المغني ٢٣١، الخزانة ٤٣٩/١١.
- (٢٤١) البيان ٣٩٩/٢، ٣٣٥/١ - ٣٣٦.
- (٢٤٢) من الآية ٥١ من سورة إبراهيم.
- (٢٤٣) من الآية ٣ من سورة الفرقان.
- (٢٤٤) تفسير القرطبي ٢٦٢/١٦.
- (٢٤٥) انظر البحر ٤٩٧/٦، ٦٤/٥.
- (٢٤٦) شرح الجمل ٥٢١/١.
- (٢٤٧) من الآية ١١ من سورة الأنعام.
- (٢٤٨) شرح الجمل ٥٢١/١، المغني ٤٥٧.
- (٢٤٩) انظر البيان ٢٠٤/٢، البحر ٤٩٧/٦.
- (٢٥٠) الكتاب ١٠٤/٣، ٥٠٩.
- (٢٥١) انظر الخزانة ٤٣٩/١١.
- (٢٥٢) من الآية ٤ من سورة يوسف وهي قراءة أبي جعفر والأعرج و عبدالله بن عامر، انظر إعراب النحاس ٣٠٠/٢، الكشف ٣/٢، تفسير القرطبي ١٢١/٩.
- (٢٥٣) معاني الزجاج ٨٨/٣.
- (٢٥٤) انظر الكتاب ٢٠١/٢.
- (٢٥٥) معاني الزجاج ٨٩/٣.
- (٢٥٦) انظر إعراب النحاس ٣١٠/٢ - ٣١١.
- (٢٥٧) الإملاء ٤٨/٢.
- (٢٥٨) من الآية ٨٢ من سورة القصص.

- (٢٥٩) معاني الزجاج ١٥٦/٤.
- (٢٦٠) نظر الخصائص ١٧٠/٣، شرح ابن يعيش ٧٨/٤، المغني ٤٠٩، البحر
الذاني ٣٥٣، الدر المصون ٦٩٧/٨.
- (٢٦١) نظر تفسير القرطبي ٣١٨/١٣ - ٣١٩.
- (٢٦٢) نظر إعراب النحاس ٢٤٤/٣.
- (٢٦٣) أمالي ابن المنجري ١٨٣/٢.
- (٢٦٤) نظر الدر المصون ٦٩٧/٨ - ٦٩٨.
- (٢٦٥) نظر معاني الزجاج ١٥٦/٤، إعراب النحاس ٢٤٤/٣، أمالي ابن المنجري
١٨٣/٢.
- (٢٦٦) نظر تفسير القرطبي ٣١٩/٣.
- (٢٦٧) نظر الدر المصون ٦٩٨/٨.
- (٢٦٨) شرح السيرافي ١٥/٣.
- (٢٦٩) معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.
- (٢٧٠) نظر الكنف ١٧٦/٢.
- (٢٧١) نظر اللسان (وي).
- (٢٧٢) نظر معاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.
- (٢٧٣) نظر تفسير ابن كثير ٢٥٨/٦.
- (٢٧٤) السابق.
- (٢٧٥) نظر الكتاب ١٥٤/٢، وهو رأي الفراء ٣١٢/٢.
- (٢٧٦) نظر شرح الكافية للرضي ٨٣/٢.
- (٢٧٧) نظر الدر المصون ٦٩٧/٨ - ٦٩٨.
- (٢٧٨) نظر الخصائص ١٧٠/٣.
- (٢٧٩) من الآية ١٠١ من سورة المائدة.
- (٢٨٠) معاني الزجاج ٢١٢/٢.
- (٢٨١) الكتاب ٥٦٤/٣.

- (٢٨٢) معاني الفراء ٣٢١/١.
- (٢٨٣) المنصف ٩٧/٢.
- (٢٨٤) انظر معاني الزجاج ٢١٢/٢.
- (٢٨٥) الكتاب ٣٨٠/٤.
- (٢٨٦) انظر الممتع ٥١٦/٢.
- (٢٨٧) انظر الممتع ٥١٦/٢، شرح الشافية ٣١/١.
- (٢٨٨) انظر الممتع ٥١٦/٢.
- (٢٨٩) انظر المنصف ١٧٠/١.
- (٢٩٠) من الآية ٤ من سورة الروم.
- (٢٩١) معاني الزجاج، وانظر إعراب النحاس ٢٦٢/٣.
- (٢٩٢) معاني الفراء ٣١٩/٢.
- (٢٩٣) انظر اللسان غ ل ب.
- (٢٩٤) انظر معاني الزجاج ٣٩٨/٣.
- (٢٩٥) انظر الكتاب ٨٣/٤.
- (٢٩٦) انظر الكتاب ٣٣٧/٤.
- (٢٩٧) انظر البحر ٤٤٨/٤.
- (٢٩٨) انظر المقتضب ٢١٢/١ - ٢١٨.
- (٢٩٩) انظر البحر ٣٦٢/٢ - ٤٣١/٢.
- (٣٠٠) الدر المصون ٦٩٠/٢.
- (٣٠١) النحاس ٣٦٧/١.
- (٣٠٢) انظر أيضاً المساعد ٢٦٧/٤.
- (٣٠٣) الممتع ٧٢٤/٢.
- (٣٠٤) من الآية ٤٨ من سورة النحل.
- (٣٠٥) انظر كتاب الاتباع والمزاوجة ٢٠.
- (٣٠٦) من الآية ٤ من سورة نوح.

- (٣٠٧) (٤) معاني الزجاج ٣٩٨/١.
- (٣٠٨) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.
- (٣٠٩) معاني الفراء ٢٠٦/١.
- (٣١٠) انظر الممتع ٧٢٤/٢، شرح الشافية ٢٧٤/٣.
- (٣١١) انظر البحر ٣٦٢/٢.
- (٣١٢) معاني الزجاج ٢٠/٢.
- (٣١٣) من الآية ٦٧ من سورة البقرة.
- (٣١٤) من الآية ٦ من سورة المرسلات.
- (٣١٥) معاني الأخفش ١١٠/١، انظر القرطبي ٣٨٠/١.
- (٣١٦) انظر النحاس ٤٣٩/١، الدر المصون ٥٩٩/٣.
- (٣١٧) انظر الشواذ لابن خالويه ٧، البحر ٢٨٥/١.
- (٣١٨) انظر الكتاب ٢٤٢/٢ - ٢٤٣، المنصف ١٨/١، الممتع ٦١/١ - ٦٢، شرح الشافية ٣٩/١.
- (٣١٩) انظر الكتاب ١١٤/٤، أدب الكاتب ٥٣٦، شرح الشافية ٤٦/١.
- (٣٢٠) انظر شرح الشافية للجار بردي ٣٣.
- (٣٢١) انظر براجستراسر ٦٩.
- (٣٢٢) المقتضب ٥٤/١.
- (٣٢٣) الحذف والتعويض في العربية ١٢٨ - ١٣٠.
- (٣٢٤) معاني القرآن للزجاج ٣٤٨/٢.
- (٣٢٥) معاني القرآن للزجاج ١٨٥/١ - ١٨٦ - ٢٢٦، ٩٨/٢ - ٧٢ - ٣٢١ - ٥٨، ٢١٨/٣ - ٤٠٣، ٦١/٤ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٥٦.
- (٣٢٦) معاني القرآن للزجاج ٣٩٨/١.
- (٣٢٧) معاني القرآن للزجاج ٤٠٣/٣.
- (٣٢٨) معاني القرآن للزجاج ٢٢٤/٢.
- (٣٢٩) معاني القرآن للزجاج ٣٠٥/٢.

- (٣٣٠) معاني القرآن للزجاج ٨٣/٣.
- (٣٣١) معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢ ، ٣٥٨/٤.
- (٣٣٢) معاني القرآن للزجاج ٢٤٦/٢ ، ٣٥٨/٤.
- (٣٣٣) معاني القرآن للزجاج ٨٨/٢ - ٢١٢ - ٣٢٠.
- (٣٣٤) معاني القرآن للزجاج ٤٣١/٢ - ٤٠٧.
- (٣٣٥) معاني القرآن للزجاج ١٦٥/٢ ، ٦/٢.
- (٣٣٦) معاني القرآن للزجاج ١٨٥/١.
- (٣٣٧) معاني القرآن للزجاج ٢٢٦/١.
- (٣٣٨) معاني القرآن للزجاج ٨٨/٣.
- (٣٣٩) معاني القرآن للزجاج ١٥٦/٤.
- (٣٤٠) معاني القرآن للزجاج ٣٥٨/٤.
- (٣٤١) معاني الفراء ٤٢٢/٢.
- (٣٤٢) معاني الفراء ١٠٨/٢.
- (٣٤٣) معاني الزجاج ٣٠٥/٢.
- (٣٤٤) معاني الأخفش ٣٦١/١ - ٣٦٢.
- (٣٤٥) معاني الفراء ٣١٩/٢.
- (٣٤٦) معاني الزجاج ٢١٨/٣.
- (٣٤٧) معاني الزجاج ٤٣١/٢.
- (٣٤٨) معاني الزجاج ٦٠/٤ - ٦١.
- (٣٤٩) معاني الزجاج ٤٠٣/٣.
- (٣٥٠) من الآية ١٤ من سورة الأنفال.
- (٣٥١) معاني الزجاج ٤٠٧/٢.
- (٣٥٢) من الآية ٥٧ من سورة ص.
- (٣٥٣) معاني الزجاج ٣٣٩/٤.
- (٣٥٤) معاني الزجاج ١٧٢/٢.

- (٣٥٥) معاني الزجاج ٨٨/٣ - ٨٩.
- (٣٥٦) انظر أمثلة أخرى خارج موضوع البحث، معاني الزجاج ٦/١ - ٧٧ - ٧٨.
- ٣٦٠، ٣٢٠/٢، ٦٠/٤ - ٦١ - ٤٤٣.
- (٣٥٧) انظر معاني الزجاج ٩٨/٢، ٣٥٨/٤.
- (٣٥٨) معاني الزجاج ٧٧/١، سيبويه ٥٥٣/٣.
- (٣٥٩) معاني الزجاج ٩٨/٢
- (٣٦٠) معاني الزجاج ١٧٦/٤
- (٣٦١) معاني الزجاج ٣٢١/٣
- (٣٦٢) معاني الزجاج ٤٢٤/١
- (٣٦٣) معاني الزجاج ٤٦٣/١
- (٣٦٤) معاني الزجاج ٢٥٨/١
- (٣٦٥) معاني الزجاج ٣١٩/١
- (٣٦٦) معاني الزجاج ٣٥٤/٤
- (٣٦٧) معاني الزجاج ٢٢١/٥
- (٣٦٨) معاني الزجاج ١٦٧/٥، وانظر ١٣٤/٢ .
- (٣٦٩) معاني الزجاج ١٩٨/٢
- (٣٧٠) معاني الزجاج ٣٤٨/٢
- (٣٧١) معاني الزجاج ٩٨/٢
- (٣٧٢) معاني الزجاج ٤١٨/٢
- (٣٧٣) معاني الزجاج ٢٧/١، انظر معاني الفراء ٩٧/١.
- (٣٧٤) معاني الزجاج ٢٣٧/١، انظر معاني الفراء ٩٧/١

المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة تح محمد الدالي ط ٢ ١٤٠٥هـ مطبعة الرسالة بيروت
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تح رجب عثمان ١٩٩٠م مكتبة الخانجي القاهرة .
- إعراب القرآن للنحاس تح زهير زاهد ١٩٨٥م عالم الكتب .
- الأصول لابن السراج تح عبد الحسين الفتلي ١٩٨٥م مؤسسة الرسالة بيروت .
- الاتباع والمزاج لابن فارس تح محمد أديب جمران ١٩٩٥م منشورات وزارة الثقافة سوريا .
- الإفصاح للفارقي تح سعيد الأفغاني ط ٣١٩٨٠م مؤسسة الرسالة .
- أمالي ابن الشجري تح محمود الطناحي ١٩٩٢م مكتبة الخانجي القاهرة .
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٩٧٩م دار الكتب العلمية بيروت .
- الأمالي النحوية لابن الحاجب تح هادي حسن حمودي ١٩٨٥م عالم الكتب بيروت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تح محيي الدين عبد الحميد ١٩٦١م دار الباز مكة المكرمة .
- إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري تح محيي الدين رمضان ١٩٧١م مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق .
- البيان لأبي البركات الأنباري تح طه عبد الحميد طه ١٩٨٠م الهيئة المصرية للكتاب .
- التنزيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان تح حسن هندراوي ١٩٩٨م دار القلم دمشق .
- التعريفات لعلي الجرجاني ١٩٧١م الدار التونسية تونس .
- التعليقة للفارسي تح عوض القوزي ١٩٩٠م مطبعة الأمانة القاهرة

- تعليق الفرائد للدماميني تح محمد المفدى ١٩٨٨م مطابع الفرزدق الرياض
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان ط ٢ ١٩٧٨م دار الفكر .
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير تح سامي السلامة ١٩٩٧م دار طيبة الرياض .
- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري دار المعرفة بيروت .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ط ٢ ١٩٥٢م دار الكتاب العربي .
- الجنى الدانى للمرادي تح فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ١٩٩٢م دار الكتب العلمية بيروت .
- حاشية محيي الدين زاده على تفسير البيضاوي دار إحياء التراث العربي بيروت .
- الحجة للقراء السبعة للفارسي تعليق كامل هنداوي ٢٠٠١م دار الكتب العلمية بيروت .
- الحذف والتعويض في اللهجات العربية ١٤١٥هـ — مكتبة الغرباء المدينة المنورة .
- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي تح عبد السلام هارون ١٩٨٦م مكتبة الخانجي القاهرة .
- الخصائص لابن جني تح محمد علي النجار ط ٣ ١٩٨٣م عالم الكتب بيروت .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح أحمد الخراط ١٩٩٤م دار القلم دمشق .
- الزاهر لأبي بكر الأنباري تح صالح الضامن ١٩٩٢م مؤسسة الرسالة سوريا .
- سر صناعة الإعراب لابن جني تح حسن هنداوي دار القلم دمشق .
- شرح أشعار الهذليين للسكري تح عبد القادر أحمد فراج مكتبة دار العروبة .
- شرح التسهيل لابن مالك تح عبد الرحمن السيد وبدوي المختون ١٩٩٠م مصر .
- شرح التصريح على التوضيح للأزهر يدار الفكر بيروت .
- شرح الجمل لابن عصفور تح صاحب جناح ١٩٧١م .

- شرح ديوان حسان بن ثابت ١٩٨١ م .
- شرح السيرافي لكتاب سيبويه كخطوط ١٣٧ نحو دار الكتب المصرية .
- شرح الشافية للرضي تح محمد نور الحسن وآخرين ١٤٠٢ هـ دار الكتب العلمية بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب بيروت .
- صحيح مسلم تح محمد فولد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي بيروت .
- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت .
- مجالس نعلب تح عبد السلام هارون ط ٥ دار المعارف مصر .
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط عالم الكتب بيروت .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه نشره براجستراسرمكتبة المتنبى القاهرة .
- المسائل البصريات للفارسي تح محمد الشاطر أحمد ١٤٠٥ هـ مطبعة المدني
- المسائل الحلبيات للفارسي تح حسن هنداوي ١٩٨٧ م دار القلم دمشق .
- المسائل العسكرية للفارسي تح علي المنصوري ط ٢ ١٩٨٢ م بغداد .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح محمد كامل بركات ١٩٨٢ م مطبوعات جامعة أم القرى بمكة .
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي تح صالح الضامن ١٩٨٨ م مؤسسة الرسالة
- معاني القرآن للأخفش تح هدى قراعة ١٩٩٠ م مكتبة الخانجي القاهرة .
- معاني القرآن للفراء تح أحمد يوسف نجاتي وآخرين ١٩٥٥ م عالم الكتب .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج تح عبد الجليل شلبي ١٩٨٨ م عالم الكتب
- مغني اللبيب لابن هشام تح مازن المبارك ط ٢ دار الفكر .
- المقتضب للمبرد تح عبد الخالق عزيمة عالم الكتب بيروت .
- الممتع لابن عصفور تح فخر الدين قباوة ط ٤ ١٩٧٦ م دار الأفاق الجديدة بيروت .
- المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم دار الكتب العلمية

- المنصف شرح التصريف لابن جني تح إبراهيم مصطفى وآخر ١٩٧٣ م
- مطبعة البابي الحلبي مصر •
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري دار الكتب العلمية بيروت •
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تح عبد العال سالم مكرم ١٩٧٧ م
- م دار البحوث العلمية الكويت •